



جامعة زيان عاشور – الجلفة  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم القانون العام



# الحماية القانونية للأطفال أثناء النزاعات المسلحة

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر  
تخصص القانون الدولي العام

إشراف الأستاذ:

- بشار رشيد

إعداد الطالب:

- مبخوتة السعيد

لجنة المناقشة

رئيساً	جمال عبد الكريم	أ/د
مشرفاً ومقرراً	بشار رشيد	أ/د
ممتحناً	بن يحي ابو بكر الصديق	أ/د.

السنة الجامعية 2021 / 2022

اهداء

# اهداء

إلى كل الأهل والأصدقاء والزملاء

إلى وطني الجزائر

يهدى ثمرة هذا العمل.

شكر

# شكر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء الواجب ووفقنا في انجاز

عظيم الشكر والامتنان

إلى أستاذي المشرف "بشار رشيد" الذي كان نعم الأستاذ وخير مؤطر.

وإلى كل الأساتذة وموظفي مكتبة كلية الحقوق جامعة زيان عاشور

مقدمتہ

## مقدمة:

تعتبر الحروب والنزاعات المسلحة بشقيها الدولي والداخلي أحد مظاهر الحياة البشرية، حيث عانت البشرية ويلاقتها على مر الأعوام والقرون الماضية، وإذا كانت النزاعات سابقا تخص المحاربين المشتركين في ميدان القتال، ولا تلحق الأذى بالمدنيين ولا غيرهم، ممن لا يقومون بالعمليات العدائية إلا بصورة عرضية ومحدودة، فإنها اليوم أصبحت شأننا يخص أفراد الدولة بأكملها، بما تسببه لهم من خسائر رهيبية، خصوصا مع تطور وسائل القتال وأساليبه واستخدام أسلحة الدمار الشامل، التي لا تميز بين المحاربين والمدنيين، ولا بين الأطفال والنساء، بل إن الوقائع اليوم تثبت أن النزاعات المعاصرة تستهدف بصورة متعمدة الأطفال، حيث أن الاعتداء عليهم أصبح في كثير من الأحيان عنصرا من عناصر النزاع واستراتيجيته.

أدى تطور وسائل القتال إلى زيادة عدد الضحايا لاسيما فئة الأطفال، الذين بحكم ظروفهم وحادثة سنهم، يتم استغلالهم أكثر من غيرهم، ويعد الاستغلال كل استفادة من هؤلاء الأطفال على حساب حقوقهم الأساسية، ومن بين أهم مظاهر الاستغلال تجنيدهم في النزاعات كما يتعرض الأطفال كذلك إلى القتل لذلك ينبغي حماية الطفولة من كل العوارض التي قد تواجهها بالإضافة إلى توفير السبل الكافية لرعايته ونموه نمو سليما وطبعيا، ولا يتم هذا إلا بترسيخ واضح وفعال لحقوق الطفل التي هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان فقد بات تسليح الأطفال أسهل وأقل حاجة للتدريب من أي وقت مضى، خاصة الأطفال دون سن الثامنة عشرة في القوات المسلحة الحكومية والقوات لشبه العسكرية والمليشيات المدنية ومجموعات متنوعة من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، .

حيث سجل تستخدم الجماعات المسلحة الأطفال لأن التحكم بهم في معظم الأحيان أسهل من التحكم بالراشدين، فالأطفال يقومون بالقتل دون خوف ويطيعون الأوامر دون تفكير، وللأسف أن أول ما يخسره الأطفال هو طفولتهم، سواء جندوا بالإكراه أم تطوعا، ومنهم مختطفون، ويشاركون في أعمال عنف كثيراً ما تكون موجهة ضد عائلاتهم أو مجتمعاتهم ليتعرضوا لأفزع أشكال المعاناة، سواء النفسية أو البدنية، وسهولة التأثير عليهم وتشجيعهم على ارتكاب أفعال تبعث في النفس أشد الألم، بينما يتم استغلال الفتيات المجنندات لإشباع الرغبات الجنسية للقادة إلى جانب إلى جانب المشاركة في القتال.

فالطفولة هي بذرة الإنسانية ونواة المستقبل كما يقول المثل الروماني " فالأطفال رجال وأمهات الغد وصانعو مستقبل الأمة وهم ثرواتها والأمل المنشود الذي تطلع إليه لتحقيق ما نصبوا إليه من الأهداف العظام في المستقبل"، ولذلك فهي بحاجة إلى الرعاية الكاملة كي تنبت وتزدهر، كذلك هو حال الأطفال في العالم الذي نعيش فيه، فهم بحاجة إلى طفولة محمية حتى يكبرون بسلام ويتخطون هذه المرحلة الحساسة من حياة كل واحد فيهم،

ومن المسلم به أن هناك العديد من الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بالطفل وتطرت إليه وإلى كيفية رعايته وصون حقوقه. فقد ورد مصطلح الطفل في العديد من الإعلانات والاتفاقيات، وذلك بدءاً من إعلان عصبة الأمم لحقوق الطفل عام 1924، حيث أخذ الاهتمام بالطفل بعدا عالميا مع بداية ظهور مؤسسات التنظيم الدولي، إذ تبنت هذا الإعلان الجمعية العامة وقد تألف من خمس نقاط الاتحاد الدولي لحماية الأطفال، وقد عرف ذلك الإعلان بإعلان جنيف.

ثم جاء إعلان حقوق الطفل لعام 1959م والذي أخذ بعدا مهما، وصار من أهم الوثائق في الحياة الإنسانية ولقد أشار هذا الأخير للحقوق السياسية والمدنية لطفل في عدة مواد، كما تضمن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية نصوص تتعلق بحماية حقوق الطفل، ثم توالى النصوص الدولية التي تعالج حقوق الطفل وصولا لاتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العامة ولم يقتصر الاهتمام بحماية الأطفال على المستوى الدولي بل تعداه الى المستويات والتنظيمات الإقليمية، فلقد أبرمت عدة موثائق دولية لحقوق الإنسان عامة والطفل خاصة في الوطن العربي وذلك عن طريق اتفاقية ميثاق حقوق الطفل العربي 1983. وفي إفريقيا فالاهتمام بالطفل كان عن طريق الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته 1990.

كان لا بد من وجود آليات وقواعد تحرم هذه الانتهاكات، وتعترف بالطفل وتقوم بصيانته وكفالة حقوقه، بحيث يستفيد الأطفال من الحماية العامة الممنوحة للأشخاص المدنيين الذين يشاركون في الأعمال الحربية وذلك في حالة نشوب نزاع مسلح، سواء كان دوليا أو غير دوليا، وبناءً عليه تكفل لهم المعاملة الإنسانية وتطبق عليهم قواعد القانون الدولي الإنساني، وفي هذا الصدد فإن اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولها الإضافيين الأول والثاني لعام 1977 تنص على نظام الحماية العامة والخاصة للأطفال كما



حظيت حقوق الطفل بدعم من عدد من المنظمات الدولية، من بينها صندوق الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر،

كون أن موضوع الطفل موضوع الساعة وضياعه ضياع لمستقبل الأمة، وهو معرض أكثر من غيره للإساءة والاستغلال كونه كائن ضعيف ومع تزايد النزاعات المسلحة كان لابد من تحرك المجتمع الدولي لتوفير الحماية القانونية لهذه الفئة بالإضافة إلى هذا أردنا التسليط الضوء على الواقع الذي يعيشه أطفال العالم وما يحصل لهم.

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على مكانة الطفل خاصة في ظل التطورات الدولية الراهنة وما يشهده المجتمع الدولي من نزاعات عديدة أثرت عليه وعلى العديد من الدول، وتبيان النصوص القانونية المتعلقة بحماية الطفل الضحية (المجني عليه) مع تبيان أوجه الخلل والنقص لتعزيز الحماية له أكثر على المدى الطويل.

ولما كانت معاناة الأطفال أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية أشد ضرراً وأكبر خطراً، حظيت باهتمام كبير تم ترجمته في شكل بروتوكولات واتفاقيات دولية، بعضها قديم ينتمي إلى القانون الدولي الإنساني في مقدمته اتفاقية جنيف الرابعة، والبعض الآخر جديد ينتمي إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان وهنا يمكن الإشارة بصفة خاصة إلى اتفاقية حقوق الطفل. اطلاقاً مما سبق يمكن القول بأن غالبية الدول سعت للحد من ظاهرة قتل وتجنيد الأطفال، ومحاولة القضاء عليها، ولعل هذا ما يدفعنا إلى التساؤل حول: إلى أي مدى يمكن القول بأن مبادئ القانون الدولي ممثلة أساساً في مواد قانون الدولي الإنساني قد ساهمت في حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، مع استمرارية النزاعات المسلحة والتهديدات الموجهة ضد الطفل هل كفل القانون الدولي الإنساني الحماية اللازمة له؟

ومن هنا ظهرت تساؤلات فرعية:

- هل استطاعت قواعد القانون الدولي الإنساني أن تكفل الحماية الضرورية للأطفال أثناء النزاعات المسلحة؟

- هل تعتبر آليات حماية الطفل أثناء النزاعات المسلحة ناجحة؟

- ما مدى فعالية الآليات الدولية لحماية الطفل؟

- فيما تتمثل الحماية القانونية للطفل في القانون الدولي الإنساني؟

- ماهي الحماية القانونية التي أوجدها القانون الدولي الإنساني للطفل؟

ولدراسة هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي، لوصف مختلف الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في تحليل النصوص القانونية في المتعلقة بحقوق الطفل أثناء النزاع المسلح والواردة في مختلف الصكوك الدولية. وعلى المنهج التاريخي في سرد الوقائع والتواريخ.

وللإجابة عن هذا الإشكال المطروح قمنا بتقسيم موضوعنا إلى فصلين:

- الفصل الأول: الحماية القانونية المقررة للطفل

- الفصل الثاني: قواعد وآليات حماية الطفل في القانون الدولي الإنساني

الفصل الأول:

الحماية القانونية المقررة للطفل

لما كانت الطفولة تمثل مرحلة من عمر الإنسان وهي لا محالة منتهية بدخولها في مرحلة أخرى من مراحل حياة الإنسان المتتابعة، ولما كانت هذه المرحلة تتمتع بجميع النظم والتشريعات والصكوك والمواثيق والدولية العالمية والإقليمية، بحيث أعطت هذه المواثيق رعاية خاصة وحماية متميزة، فلأطفال يعتبرون مرآة المجتمع وصورته المستقبلية، ونجد أن الشريعة الإسلامية التي تكرم الإنسان وتعترف بحقوقه فقد منحت للطفل أهمية كبيرة، إذ قال الله عز وجل في قوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾ (1).

وهذه الحماية الخاصة جاءت نتيجة انتهاك حقوقهم، وتعرضهم لأبشع صور الانتهاك والقضاء عليهم وعلى طفولتهم وبراءتهم، وذلك من خلال ما يقع ويسلط عليهم من جرائم وأعمال قاسية لا تتناسب معه. وقد ارتأينا في هذا الفصل أن نتطرق إلى ما يلي:

- \_ المبحث الأول: ماهية الطفولة.
- \_ المبحث الثاني: الجرائم الواقعة على الطفل.

## الفصل الأول:

### الحماية القانونية المقررة للطفل

أدى تطور وسائل القتال إلى زيادة عدد الضحايا لاسيما فئة الأطفال، الذين بحكم ظروفهم وحادثة سنهم يتم استغلالهم أكثر من غيرهم، ويعد الاستغلال كل استفادة من هؤلاء الأطفال على حساب حقوقهم الأساسية، ومن بين أهم مظاهر الاستغلال تجنيدهم في النزاعات، كما يتعرض الأطفال كذلك إلى القتل والتشويه، وإلى مختلف أشكال العنف الجنسية.

لاشك أن الأثر المدمر لأوضاع النزاع المسلح يكون شديد الوطأة على الأطفال بصفة خاصة، فتشتت الأسر وتيتم الأطفال، وتجنيدهم في الحرب، وتعريضهم للموت أو الإصابة، ويشكل الأطفال أكثر الفئات تضررا من ولايات الحرب، نظرا لعجزهم عن حماية أنفسهم واعتمادهم في إعالتهم على غيرهم، ومن الصعب تقدير ما يمكن أن تحدثه الحرب من آثار على التطور النفس والبدني اللاحق للأطفال الذين عاشوا أوضاع النزاع المسلح، ومن هنا يتطلب الأطفال دوما حماية ومعاملة خاصتين في أوضاع النزاع المسلح(ص89)، وقبل التطرق إلى حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة لا بد أولا من التطرق إلى الولايات التي تهاينها هذه الفئة خلال النزاعات

ولما كانت معاناة الأطفال أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية أشد ضررا وأكبر خطرا، حظيت باهتمام كبير تم ترجمته في شكل بروتوكولات واتفاقيات دولية، بعضها قديم ينتمي إلى القانون الدولي الإنساني في مقدمته اتفاقية جنيف الرابعة، والبعض الآخر جديد ينتمي إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان وهنا يمكن الإشارة بصفة خاصة إلى اتفاقية حقوق الطفل. اطلاقا مما سبق يمكن القول بأن غالبية الدول سعت للحد من ظاهرة قتل وتجنيد الأطفال.

## المبحث الأول:

### ماهية الطفل

تعتبر الطفولة مرحلة من مراحل حياة الإنسان التي لا بد من المرور بها، بحيث يكتسب فيها العادات والمهارات، كما يتعلم فيها الاتجاهات العقلية الاجتماعية. ويعتبر مفهوم الطفل من المفاهيم التي يصعب تحديدها. وهذه الصعوبة ناجمة عن الاختلافات الثقافية والدينية والاعتبارات البسيكوسوسيولوجية العديدة. ومن المسلم به أن هناك العديد من الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بالطفل وتطرقت إليه وإلى كيفية رعايته وصون حقوقه.

### المطلب الأول: تعريف الطفل.

كان لا بد من وجود آليات وقواعد تحرم هذه الانتهاكات، وتتعترف بالطفل وتقوم بصيانته وكفالة حقوقه لهذا يجب تحديد مفهوم الطفل لغة واصطلاحاً، وفي القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية، وفي التشريع الجزائري

### الفرع الأول: تعريف الطفل لغة واصطلاحاً.

يُشير مفهوم الطفل إلى معانٍ وإشاراتٍ مختلفةٍ ومُتعدِّدةٍ تصف على الأغلب مرحلةً زمنيّةً من عمر الإنسان، وتعرض القواميس والمعاجم والمنظّمات الدوليّة تعريفاتٍ مخصوصةٍ تميّزُ كلها بسماتٍ مُعيّنة تتفقُ مع رسالة المنظّمة أو الجهة المعرّفة للمفهوم الطفل

### أولاً: تعريف الطفل لغة:

الطفل بكسر الطاء الصغير من كل شيء أو حدث، فالصغير من الناس أو الدواب. طفل والصغير من السحاب طفل، والليل في أوله طفل، فأصل لفظ الطفل من الطفالة والنعومة<sup>(1)</sup>.

والطفل كما جاء في لسان العرب لابن منظور هو: المولود حتى البلوغ، أو هو الصغير في كل شيء. وأصل لفظ الطفل من الطفالة أو النعومة. فالوليد به طفالة ونعومة حتى قيل الطفل هو الوليد ما دام ناعماً، وكلمة طفل تطلق على الذكر والأنثى. والمفرد والجمع والمصدر طفولة.

كما يوجد فرق بين مصطلحي الطفولة والأطفال، فالطفولة هي تعبير مطلق مجرد يشير إلى

2- ابن منظور، لسان العرب، باب اللام فصل الطاء، دار صادر بيروت 1994م، 401-404.

مرحلة عمومية معينة من مراحل النمو<sup>(1)</sup>.

وفي تعريف آخر هو "المولود مادام ناعما رخصا"، وهو "الولد الصغير من الإنسان والدواب". ويبقى هذا الاسم للولد حتى يميز ثم لا يقال له بعد ذلك (طفل) بل صبي و(يافع) و(مراهق) و(بالغ). وفي التهذيب يقال له طفل إلى أن يحتلم. وهو الصبي حين يسقط من البطن إلى أن يحتلم، ويقال جارية طفل وطفلة. والأطفال تعبير يشير إلى ملموس لأفراد يجمع بينهم بحكم أعمارهم ينتمون لهذه المرحلة من مراحل النمو.<sup>(2)</sup>

### ثانيا: التعريف الاصطلاحي:

يعرف الطفل في الاصطلاح على أنه "عالم من المجاهيل المعقدة كعالم البحار. الذي كلما خاضه الباحثون كلما وجدوا فيه كنوز وحقائق علمية جديدة، لازالت منخفضة عنهم وذلك لضعف وضيق إدراكهم المحدود من جهة واتساع نطاق هذا العالم من جهة أخرى". ويعرف أيضا على أنه "تلك المرحلة التي يعتمد فيه الطفل على غيره في تأمين متطلباته الحياتية، فكلما كانت المجتمعات بدائية بسيطة، كانت مرحلة الطفولة قصيرة<sup>(3)</sup> .

### الفرع الثاني: تعريف الطفل في ضوء الاتجاهات الفقهية والعلمية:

تختلف تعريفات الطفولة باختلاف العلم والعلماء، فتعددت التعاريف ذلك على النحو التالي:  
الطفل هو الصغير منذ ولادته حتى يتم نضوجه النفسي والاجتماعي والجسمي، وحتى تتكامل لديه عناصر الرشد المتمثلة في الإدراك التام للأشياء والمواقف التي تحيط به.<sup>(4)</sup>  
كما أن علماء النفس يحيطون الطفل برعايتهم ليس منذ ولادته فقط و إنما تمتد هذه الرعاية إلى الجنين في بطن أمه، و تأسيسا على ذلك فإن الطفولة تبدأ بمرحلة الجنين في بطن أمه و ينتهي ببداية البلوغ الجنسي<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup>-د/ محمد يحيى قاسم النجار، حقوق الطفل بين النص القانوني والواقع وأثرها على جنوح الأحداث، ط 1، 2013م، منشورات الحلبي الحقوقية، ص50.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص 50.

<sup>3</sup>-أ / م / د نوزاد أحمد ياسين، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، ص 606.

<sup>4</sup>- فاطمة بحري، الحماية الجنائية الموضوعية للأطفال المستخدمين، الطبعة الأولى 2007، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ص 24.

<sup>5</sup>- محمد يحيى قاسم النجار، مرجع سابق، ص 51.

اختلف في تعريف الطفل تبعاً لاختلاف اتجاهاتهم، فيرى بعضهم أنه يمكن تحديد فترة الطفولة استناداً على نوع العلاقة المتبادلة بين الطفل والآخرين المهتمين به والذين يتفاعل معهم. ويرى بارسونز أن الانتقال من طور الطفولة إلى الرشد أشبه بتطور المجتمعات من مرحلة البساطة والبدائية إلى مرحلة التعقيد والتماسك والعضوية أي تحول علاقات الشخص مع الموضوعات الاجتماعية من البساطة إلى التعقيد كلما كبرت واتسعت علاقاته، ويمكن بلورة هذا الخلاف في ثلاثة اتجاهات:

1- **التعريف الأول:** يرى أن الطفولة فترة الحياة التي تبدأ منذ الميلاد حتى الرشد وهي تختلف من ثقافة إلى أخرى، فقد تنتهي الطفولة عند البلوغ أو عند الزواج.

2- **التعريف الثاني:** يرى أن مفهوم الطفل بسن معينة تبدأ من الميلاد وتمتد إلى غاية الثانية عشر من العمر.

3- **التعريف الثالث:** يرى أن مفهوم الطفولة هي المرحلة الأولى من مراحل تكوين و نمو الشخصية، وتبدأ من الميلاد و حتى بداية ظهور البلوغ<sup>(1)</sup>.

كما يوجد تعريف آخر وهو أن الطفل هو ذلك المخلوق الذي لم يتعلم منذ الرضاعة كيف يبدأ في التعرف على الناس و صفاتهم، و اكتساب المعرفة بالكثير من الأدوار التي يتخذها الناس<sup>(2)</sup>.

### ثالثاً/ تعريف الطفل في الفقه الإسلامي:

لقد عنى الإسلام بالطفولة غاية العناية، وأخذت الطفولة حظاً وافراً ضمن أحكام الشريعة الإسلامية. موضحة لأحكام ثبوت النسب، وحضانة ورعاية الأطفال<sup>(3)</sup>.

يستخلص مما جاء في كتب الفقه الإسلامي أن مرحلة الطفولة هي: تلك المرحلة التي تبدأ بتكوين الجنين في بطن أمه وتنتهي بالبلوغ، والبلوغ قد يكون بالعلامة وقد يكون بالسن، وعلامة البلوغ عند الذكر الاحتلام وعند الأنثى الحيض. و إن لم يوجد شيء من هذه العلامات الطبيعية كان البلوغ بالسن و قد اختلف الفقهاء في تقدير سن الطفل، فقدرة أبو حنيفة بثماني عشر عاماً للفتى و سبع عشر سنة للفتاة، في حين يذهب ابن حزم الظاهري إلى تقديره بتسع عشر عاماً<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 52.

<sup>2</sup> - فاطمة بحري، مرجع سابق، ص 24.

<sup>1</sup> - جمال عبد الكريم، حماية حقوق الطفل وكفالتها أثناء النزاع المسلح بين أحكام الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، 2014م/2015م، جامعة الجزائر 1، ص 30.

<sup>4</sup> - محمد يحيى قاسم النجار، مرجع سابق ص 51.



و يمكن تعريف الطفل أيضا بأنه صغير السن الذي لم يبلغ بعد و لا تتوافر عنده الأهلية الجنائية، و هو في الشرع الغلام إلى البلوغ<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثالث: مراحل الطفولة وتعريفها في التشريع الجزائري.

سوف نتطرق في هذا الفرع إلى مراحل الطفولة عند علماء النفس، ثم في التشريع الجزائري.

#### ثانيا/ مراحل الطفولة عند علماء النفس:

اختلف المتخصصون في علم النفس في تقسيم مراحل الطفولة، ولكن تبعا للأساس التربوي تنقسم:

1- مرحلة الرضاعة أو المهد: من الميلاد إلى السنة الثانية.

2 - مرحلة ما قبل المدرسة: من السنة الثانية إلى السنة السادسة.

3 - مرحلة المدرسة الابتدائية: من السنة السادسة إلى اثني عشر عاما.

وتبعا للأساس البيولوجي تقسم إلى مرحلة الطفولة إلى:

1-مرحلة الرضاعة أو المهد: من الميلاد إلى السنة الثانية.

2-مرحلة الطفولة المبكرة: من السنة الثالثة إلى السنة السادسة.

3-مرحلة الطفولة المتوسطة: من السنة السادسة إلى السنة التاسعة.

4-مرحلة الطفولة المتأخرة: من السنة التاسعة إلى الثانية عشر.

ويجب أن نؤكد أن هذه المراحل ليست منفصلة تماما ولكنها متداخلة ومتصلة، وأن الأعمار المختلفة التي تحدد بداية ونهاية كل مرحلة ما هي في جوهرها إلا متوسطات عامة تخضع في جوهرها للفروق الفردية القائمة بين الأفراد وتتباين تبعا لاختلاف البيئات الجغرافية والاجتماعية ولكن لا بد من توضيح الصورة العامة لفكرة المراحل بهذه الأعمار<sup>(2)</sup>.

#### ثالثا/ تعريف الطفولة في التشريع الجزائري ومراحلها:

سوف نتناول إلى تعريف الطفولة في التشريع الجزائري، ثم إلى مراحلها.

<sup>1</sup>د/ فاطمة بحري، مرجع سابق، ص 25.

## 1- تعريف الطفولة:

تنص المادة 25 من القانون المدني الجزائري على أنه: " تبدأ الشخصية بتمام ولادة الطفل حيا"، بمعنى أن القانون الجزائري لا يعترف بالشخصية للطفل الذي لم يخرج للحياة، على الرغم من أنه يستفيد ككائن حي من نظام الحماية المدنية والجزائية.

وفي الواقع يصعب تحديد تعريف جزائري واحد للطفل، لأن المشرع قد وضع تصنيفا عمريا للطفولة، وهذا لا يحول دون القول أن المشرع قد حدد سن الرشد ب 19 سنة كاملة، وذلك طبقا للمادة 10 من القانون المدني، التي تنص على أن: " كل شخص قد بلغ سن الرشد متمتعا بقواه العقلية، ولم يحجر عليه يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية، وسن الرشد 19 سنة كاملة.

## 2-مراحل الطفولة في القانون الجزائري:

- \_ سن الرشد المدني: 19 سنة.
- \_ سن الرشد الجنائي: 18 سنة.
- \_ المسؤولية الجنائية المخففة: 13 سنة.
- \_ حق الانتخاب: 18 سنة.
- \_ سن زواج كل من الرجل والمرأة هو: 19 سنة. ويتم دون ذلك برخصة من القاضي أي الأقل من 19 عاما.
- \_ السن القانوني للعمل: 16 سنة.
- \_ عقود التمهير: 15 سنة<sup>(1)</sup>.

## الفرع الرابع: تعريف الطفل في القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية

نستطيع القول أن مصطلح الطفل و الطفولة قد ورد في العديد من الإعلانات و الاتفاقيات الدولية العالمية و الإقليمية، المتعلقة بالقانون الدولي و القانون الدولي الإنساني. وهذا السبب هو الذي أدى إلى الاختلاف في الوصول إلى تعريف موحد أو بالأحرى شامل وجامع لمعنى الطفل و الطفولة.

## 1/ تعريف الطفل في القانون الدولي الإنساني

إن مصطلح الطفل ورد في العديد من الإعلانات والاتفاقيات، إلا أنها لم تحدد المقصود بتعبير الطفل، كما لم تحدد معظمها الحد الأقصى لسن الطفل، أو نهاية مرحلة الطفولة، وذلك بدءاً من إعلان جنيف لحقوق الطفل

<sup>1</sup> - نظام عساف، حقوق الإنسان في إطار العدالة الجنائية، مؤلف جماعي، الجزء الثاني، ط 2016، دار الخليج للتوزيع والنشر عمان، ص 404.

عام 1924 مروراً بإعلان حقوق الطفل لعام 1959، ثم العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966.

وفي هذه الفترة اهتمت الجماعة الدولية بالطفل وبمحاكمته للحماية، دون البحث عن تعريف مجرد له ووضع حدود فاصلة بينه وبين الطوائف البشرية التي لا يطبق عليها هذا الوصف.

ومع ذلك يلاحظ أن إعلان حقوق الطفل لعام 1959م، تضمنت ديباجته نص صريح وضحت فيه أن الطفل يحتاج بسبب قصوره الجسماني والعقلي إلى ضمانات وعناية خاصة بما في ذلك الحماية القانونية المناسبة له، سواءً قبل مولده أو بعده. وبذلك يظل الشخص طفلاً حتى يستكمل نموه الجسماني والعقلي<sup>(1)</sup>.

## 2/ تعريف حقوق الطفل في بعض الاتفاقيات الدولية

سنتناول تعريف الطفل في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وفي ميثاق الطفل العربي، وفي الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته.

### أ- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل 1989م.

اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في قرارها رقم 25/44 المؤرخ في 20 نوفمبر 1989م، وصادقت الدول عليها تباعاً ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2 سبتمبر 1990م، وقد صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية بتاريخ 19 ديسمبر 1992م.

وتعد هذه الاتفاقية وثيقة قانونية دولية أسمى تسمى على التشريعات الوطنية، وهي مصدر من مصادر النظام القانوني الدولي والوطني لحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الطفل بصفة خاصة<sup>(2)</sup>.

\_\_ ولأغراض هذه الاتفاقية يعني الطفل:

"كل إنسان لم يتجاوز الثامن عشر من العمر، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه"<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - فاطمة شحاتة أحمد زيدان، مركز الطفل في القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2007، الإسكندرية ص 19.

<sup>1</sup> - المجالات البرلمانية الوطنية في تطبيق الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، مجلة متخصصة في القضايا والوثائق البرلمانية يصدرها مجلس الأمة، الجزائر، الفكر البرلماني، جوان 2006م، العدد 13، ص 355.

<sup>3</sup> - المادة 1 من اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989م.

## ب- ميثاق حقوق الطفل العربي 1983م.

بعد صياغة مشروع لميثاق حقوق الطفل العربي، وبناء على توصية المؤتمر الأول للطفل العربي والذي عقد في تونس ( 8\_ 10 أبريل 1990م)، قدم هذا المشروع إلى الدورة الرابعة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب المنعقد في 4\_6 ديسمبر 1983م، حيث تم إقراره من قبل المجلس، ويتكون من ديباجة واحدة و 50 مادة<sup>(1)</sup>. ويعتبر ميثاق حقوق الطفل العربي الصادر عام 1983م إسهاما عربيا في مجال الاهتمام بالطفولة، وفي توحيد المفهوم العربي لحقوق الطفل العربي حيث نص على ضرورة العمل العربي المشترك في مجال تنمية ورعاية الطفولة حيث جاء أن هدف الميثاق هو تحقيق تنمية ورعاية وحماية شاملة وكاملة لكل طفل عربي<sup>(2)</sup>.

## ج- الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته 1990:

لقد بدأ العمل بالميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته في 29 نوفمبر 1990م. حيث تبنته الجمعية العامة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في دورة عادية تم انعقادها في مون ريفيا-ليبيريا- في الفترة من 17 إلى 20 يوليو 1979م، والذي اعترف بالحاجة إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لتشجيع وحماية حقوق ورفاهية الطفل الإفريقي ويعرف الميثاق الطفل بأنه:

"كل إنسان أقل من 18 عاماً"

## الفرع الخامس: معنى حقوق الطفل:

باتت حقوق الطفل وواجب حمايتها جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان العالمية، لذلك تم دمجها في أنشطة حقوق الإنسان وعليه، فلا بد لنا من معرفة معنى الحق وعلى أنواع حقوق الطفل وطبيعتها. أولا/ تعريف الحق.

قال الله سبحانه و تعالى: ﴿ وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ ﴾

بَلْ أَتَيْنَهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِمْ مُعْرِضُونَ ﴿٦٦﴾ ﴿٣﴾

يمكن تعريف الحق بأنه:

مصلحة ثابتة للشخص على سبيل الاختصاص والاستثثار يقررها المشرع الحكيم.

<sup>3</sup>-نجوان السيد أحمد الجوهري، الحماية الدولية لحقوق الطفل، رسالة للحصول على درجة دكتوراه، 2010م، جامعة المنصورة، ص 304

-وفاء مرزوق، مرجع سابق، ص 2.46

<sup>3</sup>- سورة المؤمنون الآية 71.

أو هو: مصلحة ثابتة للفرد أو المجتمع أو لهما يقررها الشارع الحكيم. ويلاحظ من هذه التعريفات وغيرها، أنها ركزت اهتمامها على صاحب الحق من دون سواه.

كما عرفه الفقيه ((دابان)): أن الحق استئثار بشيء أو بقيمة ، استئثار يحمي القانون<sup>(1)</sup>.

## ثانيا/ أنواع حقوق الطفل وطبيعتها:

سوف نتناول أولاً أنواع حقوق الطفل وثانيا طبيعة حقوق الطفل.

### 1/ أنواع حقوق الطفل.

بموجب اتفاقية حقوق الطفل، تم منح الأطفال حقوقاً متعددة على النحو التالي:

أ- **حقوق دولية:** وهي التي تنقرر بموجب قواعد القانون الدولي العام لأعضاء المجتمع الدولي من دول ومنظمات وأفراد في أوقات السلم والحرب.

ب- **حقوق داخلية:** وهي التي تنقرر للأفراد داخل الدولة داخل الدولة سواء تجاه بعضهم البعض أو تجاه الدولة وسلطاتها العامة أو حقوق هذه السلطات فيما بينها أو في مواجهة المواطنين.

### 2/ طبيعة حقوق الطفل.

تمتاز الطبيعة القانونية بثلاث ميزات:

أ- أنها حقوق لا يجوز التنازل عنها.

ب- أنها حقوق خالصة لا توجد واجبات تقابلها.

ج- أنها حقوق تدخل الدولة طرفاً فيها بشكل مباشر أحياناً، و بشكل غير مباشر أحياناً أخرى، لأن الطفل لا يستطيع المطالبة بحقوقه أو أن يحافظ عليها، لذا يتولى وصيه تحت رقابة الدولة وإشرافها، بشكل مباشر أو غير مباشر، المطالبة بها<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> بشرى سلمان حسين العبيدي، الانتهاكات الجنائية الدولية لحقوق الطفل، ط 1، 2010م، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص 62--63

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 64--66.

## المطلب الثاني: المصادر الدولية لحماية الطفل:

إن الطفل وبصفته إنسانا يتمتع بالحماية الدولية لحقوق الإنسان الواردة في الصكوك الدولية العامة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ما ورد فيها من نصوص قانونية مختلفة تتناول عددا من الحقوق الخاصة بالطفل. ولكن الحماية الدولية للطفل لا تقف عند هذه الصكوك العامة، بل يوجد هناك صكوك عالمية وإقليمية. وسنقتصر في دراستنا هذه على هذه المصادر.

### الفرع الأول: الصكوك الدولية الخاصة بالطفل.

يوجد هناك صكوك عالمية وصكوك إقليمية، بحيث سنقوم بتناولها كما يلي:

#### أولا/ الصكوك العالمية الخاصة بحقوق الطفل:

إن حماية الطفل في المجتمع ليست فكرة حديثة، ففي عصبة الأمم اعتمد إعلان خاص بحقوق الطفل، كما قامت الأمم المتحدة بإصدار إعلان حقوق الطفل لعام 1924، ثم إعلان حقوق الطفل لعام 1959، ثم اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989م، والبروتوكولين الإضافيين لها عام 2000.

#### 1- إعلان حقوق الطفل لعام 1924:

أصدرت الجمعية العامة لعصبة الأمم هذا الإعلان اعترافا منها بضرورة توفير حماية قانونية خاصة بالأطفال باعتبارهم الفئة الضعيفة داخل المجتمعات على مستوى العالم، وتعود خلفية هذا الإعلان إلى عام 1923. ويعد هذا الإعلان أول صك دولي تعتمده منظمة حكومية في مجال حقوق الإنسان، ويسبق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ب 20 سنة.

و يدعو هذا الإعلان أن يقدم الإنسان أفضل ما لديه للطفل<sup>(1)</sup> .

واستمدت من هذه الفكرة خمسة مبادئ أساسية هي:

- يجب أن يوضع الطفل في وضع يمكنه من النمو الطبيعي المادي والروحي.
- توفير الغذاء للطفل الجائع والعناية الصحية للطفل المريض وإعادة الطفل المنحرف إلى جادة الصواب ومساعدة الطفل المتخلف.
- أن يكون الطفل أول من يتلقى العون في أوقات الكوارث والشدة.
- حماية الطفل من كافة مظاهر الاستغلال.

—محمد يوسف علوان، محمد خليل موسى، مرجع سابق، ص 520.1

- وجوب تربية الطفل و توعيته باستثمار مواهبه، و توظيف قدراته لخدمة البشرية<sup>(1)</sup>.

## 2- إعلان حقوق الطفل لعام 1959م:

رغم أنها أدرجت ضمنا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م، فقد شعر الكثيرون أن ذلك غير كاف وأن الحاجات الاجتماعية الخاصة بالأطفال تستوجب إصدار وثيقة إضافية منفصلة وبذلت جهودا لهذا الغرض<sup>(2)</sup>.

اعتمده الجمعية العامة بتاريخ 1959/11/20م إعلانا لحقوق الطفل بالإجماع، وجاء الإعلان مكونا من ديباجة وعشرة مواد.

وقد أشارت ديباجة الإعلان إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدان الدوليان. وأن الإشارة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الديباجة جاءت للتأكيد على أن الطفل يتمتع بالحقوق المعلنة في هذا الإعلان، بالإضافة إلى الحقوق المدرجة في إعلان حقوق الطفل بوصفها حقوقا تطلبها مصالح الطفل وحاجاته الخاصة، فالطفل ترتبط حقوقه ارتباطا عضويا بحقوق الإنسان وتعد جزءا لا يتجزأ منها، ومنه حقوقا خاصة به لا يمنع من تمتعه بالحقوق المحمية في الصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان.

وقد أخذ إعلان 1959م، بالموازنة مع إعلان عام 1924م، بمفهوم أكثر واقعية بالنسبة لمعونة الطفل.

وأكد الإعلان على وجوب منح الأطفال حماية خاصة، وأن هذه الحماية يجب أن توضع موضع التطبيق من خلال "المصالح العليا للطفل" التي يجب أن تكون محل الاعتبار الأول<sup>(3)</sup>. ويحرم الإعلان التمييز ضد الأطفال<sup>(4)</sup>.

و الإعلان حقوق الطفل لعام 1959م تضمن حماية الطفل من جميع صور الإهمال، وتحريم استخدامه أو عمله في أية مهنة أو صنعة تعرقل تعليمه<sup>(5)</sup>. وعلى حماية الطفل المعوق جسميا أو عقليا والعناية به بصورة خاصة وفقا لما تستلزمه حالته<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - محمد يوسف علوان، محمد خليل موسى مرجع سابق، ص 520-521.

<sup>2</sup> - محمد يحيى قاسم النجار، مرجع سابق، ص 136.

-المبدأ الثاني من إعلان حقوق الطفل لعام 1959م<sup>3</sup>

-المبدأ الثاني من نفس الإعلان.<sup>4</sup>

-المبدأ التاسع من نفس الإعلان.<sup>5</sup>

-المبدأ الخامس من نفس الإعلان.<sup>6</sup>

وكذلك حق الطفل في الحماية و الإغاثة من الكوارث (1).

### 3- اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989:

بعد أن قامت الجمعية العامة بأعمال تحضيرية اعتمدت حقوق الطفل بالتوافق أو بالتراضي بتاريخ 20 نوفمبر 1989م ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 2 سبتمبر 1990م، وفي عام 2000م أقرت الجمعية العامة البروتوكول الاختياري الأول للاتفاقية بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، والبروتوكول الاختياري الثاني لها بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية (2).

وتعتبر هذه الاتفاقية أكثر شمولاً وحقق عدد من الغايات، وأقرت حقوقاً لم تكن من قبل منها:

- حق الطفل في الحصول على هويته (3).

- للطفل الحق في الاستماع في أي إجراء قضائي أو إداري يمسّه و تؤخذ أفكاره بالحسبان (4).

- حق الطفل بالتمتع بثقافته (5).

### ثانياً/ الصكوك الإقليمية لحقوق الطفل:

#### 1/ ميثاق حقوق الطفل العربي لعام 1983:

وهو أول صك إقليمي يتناول حقوق الطفل على وجه التحديد، كما أشار في مقدمة الميثاق بأن هدفه هو تحقيق تنمية و رعاية و حماية شاملة و كاملة لكل طفل عربي... (6).

وقد جاء الميثاق على عدد من المبادئ الأساسية أهمها:

- تنمية الطفولة هي جوهر التنمية الشاملة.

- الأسرة هي نواة المجتمع وأساسه.

ولهذا على الدول حماية الأسرة. أما بالنسبة للحقوق التي اعترف بها الميثاق فتتمثل في:

1- حق الطفل في إشباع حاجاته البيولوجية والروحية والاجتماعية.

1- المبدأ الثامن من نفس الإعلان.

-د/ محمد يوسف علوان، د/محمد خليل موسى، مرجع سابق، ص 2

3- المادة الثامنة من اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989م.

4- المادة 12 من نفس الاتفاقية.

5- المادة 30 من اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989م.

6- فاطمة شحاتة أحمد زيدان، مركز الطفل في القانون الدولي العام، دار الجامعة للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2007، ص 23.



2- حق الطفل في اسم وجنسية.

3- حق الطفل في التعليم واللهم.

4- حقه في الانفتاح على العالم من حوله و أن ينشأ على حب الإنسانية جمعاء<sup>(1)</sup>.

## 2/ الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته 1990:

أخذ هذا الميثاق مبدءاً المصالح الفضلى للطفل، واعترف للطفل بعدد من الحقوق من بينها:

\_ الحق في البقاء والنمو.

\_ الحق في اسم وجنسية.

\_ الحق في الاستماع للطفل في الإجراءات القضائية والإدارية التي تخصه.

\_ حرية التعبير والتجمع السلمي.

\_ للطفل الحق في التعليم واللهم.

\_ الحق في الصحة.

كما أشار إلى وجوب حماية الطفل المعاق عقلياً أو بدنياً. وحمايته من مظاهر الاستغلال الاقتصادي كافة ومن إساءة معاملته وتعذيبه.

كما ألزم الميثاق الدول الأطراف باحترام وضمن احترام قواعد القانون الدولي الإنساني واجب التطبيق في النزاعات المسلحة التي تؤثر على الطفل<sup>(2)</sup>.

و لقد ورد في الميثاق إلزامية الدول الأطراف باحترام و ضمن احترام قواعد القانون الدولي الإنساني واجب التطبيق في النزاعات المسلحة التي تؤثر على الطفل<sup>(3)</sup>.

كما قام الميثاق بإنشاء اللجنة الخاصة بحقوق و رفاهية الطفل، وتعمل بأسلوب التقرير ولها أن تقوم بإجراء تحقيق في أية مسألة تقع في نطاق الميثاق، أو في الإجراءات التي اتخذتها الدول الأطراف لوضعه موضع التنفيذ<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup>- محمد يوسف علوان، محمد خليل موسى، مرجع سابق، ص 526.

- محمد يوسف علوان، محمد خليل موسى مرجع سابق، ص 526<sup>2</sup>.

<sup>3</sup>- المادة 22 من الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته.

<sup>4</sup>- محمد يوسف علوان/ محمد خليل موسى، مرجع سابق، ص 528.

### 3/الاتفاقية الأوروبية بشأن ممارسة حقوق الأطفال لعام 1996:

صدرت هذه الاتفاقية بناء على توصية الجمعية البرلمانية رقم 1121 في 1990م لمجلس أوروبا، بشأن حقوق الطفل، والتي دعت بموجبها لوضع صك قانوني لاستكمال اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، إذ بموجب المادة الرابعة من اتفاقية حقوق الطفل فالدول الأطراف عليه اتخاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير الملائمة لإعمال الحقوق المعترف بها في الاتفاقية، ولهذا قرر مجلس أوروبا أن تكون هذه التدابير ذات أهمية أساسية بممارسة الطفل لحقوقه<sup>(1)</sup>.

ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد إقرارها من جانب مجلس أوروبا في 1996م بتاريخ 7 جانفي 2000م<sup>(2)</sup>. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تشجيع حقوق الطفل، ومنح الأطفال الذين لم يبلغوا بعد 18 عاما حقوقا إجرائية، وتسهيل ممارسة هذه الحقوق عن طريق ضمان توفير المعلومات لدى الأطفال أنفسهم، والسماح للأطفال بالمشاركة في المسائل التي تؤثر عليهم قبل اللجوء إلى السلطة القضائية. وهي تسهل ممارسة الأطفال لحقوقهم الأساسية من خلال تعزيز وخلق الحقوق الإجرائية التي يمكن أن يمارسها الأطفال بأنفسهم أو عن طريق أشخاص أو هيئات أخرى<sup>(3)</sup>.

#### الفرع الثاني: الصكوك الدولية العامة لحقوق الإنسان:

حماية الطفل لا تكمن في اتفاقيات وإعلانات الطفل فقط، بل بصفته إنسانا يتمتع بالحقوق المتعلقة بالإنسان.

#### أولا: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

يوجد مادتين في هذا الإعلان تتعلقان بالطفل وتشيران إليه وهما:

\_\_ "للأمومة و الطفولة حق في رعاية و مساعدة خاصتين، و لجميع الأطفال الحق في التمتع بذات الحماية الاجتماعية، سواء ولدوا في إطار الزواج أم خارج هذا الإطار"<sup>(4)</sup>.

\_\_على الحق في التعليم<sup>(5)</sup>.

<sup>4</sup>-نجوان السيد أحمد الجوهري، مرجع سابق ص 251.

<sup>5</sup>- محمد يوسف علوان، محمد خليل موسى، مرجع سابق، ص 183-184.

-نجوان السيد أحمد الجوهري، مرجع سابق، ص 251.<sup>3</sup>

- المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م<sup>4</sup>

-المادة 26 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.<sup>5</sup>

## ثانيا: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

يتمتع الأطفال بحق الانتفاع والتمتع بالحقوق المدنية كافة الواردة في هذا العهد، بالإضافة إلى الحقوق والأحكام الخاصة بالطفل المدرجة في الإعلان. كما تقوم المادة 1/14 من العهد التي تستثني علنية المحاكمات الحالات التي تتصل بأحداث تقتضي مصلحتهم إجراء المحاكمة سراً. وتلزم المادة 4/14 الدول الأطراف في العهد على أن تراعي في حالة الأحداث، على أن تكون إجراءات المحاكمة مناسبة لسنهم ومواتية لضرورة العمل على إعادة تأهيلهم.

وقد حرم العهد الحكم بعقوبة الإعدام على جرائم ارتكبتها أشخاص دون الثامنة عشر من العمر<sup>(1)</sup>. واعترف العهد أن من حق الأسرة التمتع بالمتجمع و الدولة على السواء<sup>(2)</sup>. وفي حالة الطلاق، يتوجب اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الطفل<sup>(3)</sup>. كما أن نص المادة 24 منح الطفل حق الحصول على تدابير الحماية كونه قاصراً، دون أي مظهر من مظاهر التمييز.

## ثالثا/ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

يشير هذا العهد إلى حقوق الطفل في أكثر من موضع، ففي المادة 10 منه يعترف بأن الأسرة تشكل الوحدة الجماعية والطبيعية والأساسية في المجتمع، وبالنتيجة أقر لها بأكبر قدر ممكن من الحماية والرعاية. حيث أنه في الفقرة 3 من المادة 10 تنص على وجوب اتخاذ تدابير حماية ومساعدة خاصة لصالح جميع الأطفال والمراهقين، ومن الواجب حمايتهم من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي. كما يجب جعل القانون يعاقب على استخدامهم في أي عمل من شأنه إفساد أخلاقهم أو الإضرار بصحتهم أو تهديد حياتهم أو إلحاق الأذى بنموهم الطبيعي، وعلى الدول معاقبة استخدام الصغار في عمل مأجور. أما المادة 12 المتعلقة بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية، بحيث تتضمن نصوصاً تناول حقوق الطفل على وجه التعيين، فالفقرة 2/أ منها تلزم الدول الأطراف بتخفيض معدل المواليد و موتى الرضع و تأمين نمو الطفل نمواً صحياً<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - محمد يوسف علوان، محمد خليل موسى، مرجع سابق، ص 530.

<sup>2</sup> - المادة 1/23 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

<sup>3</sup> - المادة 4/23 من نفس العهد.

<sup>4</sup> - محمد يوسف علوان، محمد خليل موسى، مرجع سابق، ص 530.

## المبحث الثاني:

### الجرائم الواقعة على الأطفال.

ملايين الأطفال حول العالم واقعون في شرك أعمال وجرائم تتنافى مع القيم الإنسانية، بحيث أن هذه الجرائم الواقعة عليهم قد تسلبهم حياتهم أحيانا، وأحيانا أخرى تسلبهم طفولتهم وبراءتهم وأخلاقهم وتكبت قدراتهم على التعلم، وذلك عندما يستخدمون وهم براءم وأشبال في أعمال لا تتناسب وقدرتهم الفكرية والعضلية. فقد يستخدمون كعمال وبهذا يتعرضون للخطر والاستغلال، أو أن يتم استخدامهم في الأنشطة غير المشروعة، كالمخدرات والدعارة، والخمور والكحوليات، أو أن يتم استخدامهم في الصراعات المسلحة، أو أن تقع عليهم جرائم مثل: القتل والإبادة، الخطف وغيرها.

### المطلب الأول: الجرائم ذات الصفة الدولية ضد الأطفال

في هذا المبحث سنتطرق إلى الجرائم التي يقوم الطفل بالمشاركة فيها وهي: جريمة تشغيل الأطفال، جريمة الاستخدام في المخدرات وبيع الخمور وصنع الكحوليات، وجريمة الاستغلال الجنسي والبغاء والمواد الإباحية بالإضافة إلى جريمة خطف الأطفال والاتجار بهم وبيعهم.

### الفرع الأول: تشغيل الأطفال

انطلاقا من التقارير الصادرة عن اليونسيف عن حالة الطفولة في العالم لسنة 1991م، قدرت عدد الأطفال العمال بحوالي 52 مليون طفل. وبطبيعة الحال هذه الأرقام في ارتفاع مستمر. كما قامت العديد من الدول بوضع تشريعات متعلقة بحماية الأطفال في مجال العمل وسعت ظروف عمل لائقة لهذه الفئة من العمال، وذلك مراعاة لنموهم البدني والذهني، كما أن هناك بعض الاتفاقيات التي اهتمت بهذا الموضوع..

## أولا/ تشغيل الأطفال دون السن القانونية.

لقد تطرقت بعض الاتفاقيات و المؤتمرات بهذا الموضوع منها: المؤتمر الدولي للعمل في دورته التي عقدها في مونتريال سنة 1945م على القرار الخاص بالتوجيهات العامة بشأن حماية الأطفال و صغار العمل<sup>(1)</sup>.

ومن أجل حمايتهم تدخل المشرع ولجأ لإجراءين تقنيين:

- الأول: يتمثل في منع أو تحديد مدى الاستخدام لهذه الفئة، بهدف حمايتهم في حالة عدم تأهيلهم، وفي حالة أيضا استطاعتهم ملئ الشغل بدون أخطار وآثار سلبية تعود على صحتهم.

أما الإجراء الثاني: يتمثل في جعل تلك الفئة لها الأولوية في القيام ببعض الأشغال، وذلك بإيثارهم في التشغيل والإدماج في بعض المؤسسات.

لذلك قام المشرع المحلي او على المستوى الدولي بسن تشريعات تتعلق بالحد الأدنى لسن التشغيل. فلا يجوز استخدام الطفل في مصر قبل 14 سنة، أما في الجزائر فالسن هو 16 سنة<sup>(2)</sup>.

ومن أهم الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بالموضوع هي الاتفاقية رقم 50 لسنة 1919 والتي حددت الحد الأدنى وهو 14 عاما للسن التي يجوز بها تشغيل الأحداث في الأعمال الصناعية. وقد تم تعديله فيما بعد بموجب الاتفاقية رقم 59 لسنة 1973 والتي حددت السن الأدنى للتشغيل في الأعمال الصناعية ب 15 عاما، فطبقا لأحكام هذه الأخيرة لا يجوز تعيين أو تشغيل الأحداث الذين تقل أعمارهم عن 15 عاما في المنشآت الصناعية العانة او الخاصة أو أي من فروعها. وقد حددت الاتفاقية رقم 59 في المادة 1 المقصود بعبارة المنشآت الصناعية وهي تشمل على الأخص المناجم والمحاجر والأعمال الأخرى المتعلقة باستخراج مواد من باطن الأرض، والصناعات التي تتناول تصنيع الأدوات وتحويلها وتنظيفها وإصلاحها وزخرفتها وصقلها وإعدادها للبيع، بناء السفن، إصلاح هدم العمارات والسكك الحديدية والموانئ والجسور، ونقل الأشخاص والبضائع .... إلخ.

أما بالنسبة للأعمال غير الصناعية فقد حددت الاتفاقية رقم 33 لسنة 1932 المعدلة بالاتفاقية رقم 60 لسنة 1973 أيضا ب 15 عاما فلا يجوز تشغيل الأحداث الذين تقل أعمارهم عن 15 عاما، وتجزئ الاتفاقية تشغيل للأحداث الذين تزيد سنهم عن 13 في غير الأوقات المحددة كحضور المدرسة التي لا تؤثر فيهم، وينبغي

<sup>1</sup> - وسيم حسام الدين الأحمد، حماية حقوق الطفل في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان، 2009، ص 162.

<sup>2</sup> - فاطمة بحري، مرجع سابق، ص 101-102.

ألا تتجاوز هذه الأعمال ساعتين يوميا بالنسبة إلى الأحداث الذين تقل أعمارهم عن 14 عاما، أو أن تتجاوز ساعات عملهم في اليوم في المدرسة والأعمال الخفيفة معا 7 ساعات.

أما في الأعمال الزراعية فقد حددت الاتفاقية رقم 10 لسنة 1921 الحد الأدنى ب 14 عاما في أية منشأة زراعية، أو في أي فرع من فروعها، سواء كانت عامة أو خاصة، إلا في غير الساعات المحددة لحضور الدراسة بالمدارس، ويجب ألا يكون من شأن اشتغاله لأحداث أن يؤدي تقاعس أعمالهم المدرسية<sup>(1)</sup>.

### ثانيا/ تشغيل الأطفال ليلا:

ظاهرة العمل الليلي تشمل كل طوائف العمال بما في ذلك العمال الأطفال خاصة في مجال الخدمات، لذلك اهتمت التشريعات المحلية بتحديد فترة الليل وحظر عمل الأطفال، خلال هذه الفترة، وقامت أيضا منظمة العمل الدولية بالاهتمام بهذه الظاهرة، بحيث قامت باعتماد عدة توصيات واتفاقيات من بينها:

- الاتفاقية رقم 6 لعام 1919م، بشأن عمل الأطفال ليلا في الصناعة.
- توصية رقم 14 لعام 1921م، بشأن عمل الأطفال ليلا في الزراعة.
- الاتفاقية رقم 79 و التوصية رقم 90، بشأن عمل الأطفال في المهن غير الصناعية لعام 1941<sup>(2)</sup>.

### الفرع الثاني: جريمة خطف وبيع الأطفال والاتجار بهم:

تعد ظاهرة اختطاف الأطفال أو بيعهم والاتجار بهم من أكبر المشاكل التي ثار بشأنها الجدل ومازال، نظراً لما تثيره من جوانب إنسانية حزينة تقتضي أن يوجه لهل أكبر قدر من الاهتمام، نظرا لما يترتب عليها من اعتداءات تشكل أسوأ انتهاك لحقوق الإنسان عامة وحقوق الطفل خاصة، كما أنها تشكل تهديد كبير لنماء الأطفال صحيا ولا تمكنهم من التمتع بكامل حقوقهم، وهي تزيد من العنف على المستويات المجتمع كافة، مسفرة على آثار مدمرة على الضحايا، تمتد لفترات طويلة. فلأطفال الذين كانوا بالأمس يعتبرون ثروة مشتركة أصبحوا اليوم هدفا لمؤامرات شيطانية<sup>(3)</sup>.

ولم يكن يوجد لوقت قريب أي توافق في الآراء بخصوص مسألة بيع الطفل أو الاتجار بهم فالمفهوم التقليدي لهاتين الكلمتين هو أنهما تخصصان حصرا للممتلكات العينية أو الشخصية وأن المقابل يكون دائما السعر النقدي أو العيني، مما صعب مهمة وضع تعريف دقيق لبيع الأطفال والاتجار بهم وذلك لأن الطفل ليس ولا يجب أن

<sup>1</sup>- وسيم حسام الدين الأحمد، مرجع سابق، ص 165-168.

<sup>2</sup>- فاطمة بحري، مرجع سابق، ص 149.

<sup>3</sup>- فاطمة شحاتة أحمد زيدان، مرجع سابق، ص 431-432.

يكون من الناحية القانونية والأخلاقية موضع مفاوضة أو تجارة. ولكن وجود هذه الظاهرة كحقيقة واقعية ومنتشرة بشكل مرعب يجعل أمر وضع تعريف لها ضرورة حتمية<sup>(1)</sup>.

ولكن هناك بعض التعاريف بشأن الخطف والبيع والاتجار بالأطفال من بينها:

1/ **بيع الأطفال:** أي فعل أو تعامل يتم بمقتضاه نقل طفل من جانب أي شخص أو مجموعة من الأشخاص إلى شخص آخر لقاء مكافأة أو أي شكل آخر من أشكال التعويض<sup>(2)</sup>.

وهناك تعريف آخر وهو: يقصد ببيع الطفل هو مبادلة الطفل أو أي جزء منه بمال أو بمنفعة أو بأي شكل آخر من أشكال التعويض<sup>(3)</sup>.

2/ **جريمة الاتجار بالبشر:** وهي انتقال الأشخاص بصورة غير مشروعة وسرية عبر الحدود الوطنية والدولية بقدر كبير من البلدان النامية وبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بهدف نهائي يتمثل في إجبار النساء والأطفال على التعرض لحالات قهرية واستغلالية من الناحية الجنسية أو الاقتصادية لأجل تحقيق أرباح لمستخدميهن والمتاجرين بهن والمنظمات الإجرامية. وكذلك الأنشطة غير القانونية الأخرى ذات الصلة بالاتجار مثل الإجبار على العمل في المنازل و الزواج الكاذب و العمالة الخفية و التبنّي الكاذب<sup>(4)</sup>.

ويمكننا أن نعرف الاتجار بالأشخاص أنه: " تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيحهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة ضعف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر، لغرض الاستغلال"<sup>(5)</sup>.

وقد عد بيع الأطفال والاتجار بهم في المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال أنهما مسألتين مترابطتين على نحو لا ينفصم. و من جهة أخرى يؤكد برنامج العمل لمنع البيع و الدعارة و التصوير

<sup>1</sup> - بشرى سليمان حسين العبيدي، مرجع سابق، ص 241.

<sup>2</sup> - البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل الخاص ببيع الأطفال واستغلالهم البغاء والمواد الإباحية، المادة 2.

<sup>3</sup> - بشرى سليمان حسين العبيدي، مرجع سابق، ص 243.

<sup>4</sup> - قرار الجمعية العامة رقم 166/49، حول تعريف الاتجار بالأشخاص.

<sup>5</sup> - المادة 3 الفقرة أ من البروتوكول الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

الإباحي للأطفال الذي اعتمده لجنة حقوق الإنسان في القرار 74/192، أن الاتجار بالأطفال وبيعهم إن هما إلا صيغتان حديثتان من صيغ الاسترقاق<sup>(1)</sup>.

**3/ جريمة الاختطاف:** تعد جريمة اختطاف المواليد والأحداث من أخطر الجرائم التي تستهدف الإنسان الحي وتؤثر تأثيرا بالغا عليه وعلى الأسرة ككيان اجتماعي بما تسببه من خوف وقلق واضطراب، وسوف نتناول هذا الموضوع فيما يلي:

**أ- اختطاف المواليد:** قد يتم خطف الطفل حديث الولادة من والديه، ويقوم بإخفائه بباحث الرغبة في تملك هذا المولود ونسبته إلى غير والديه أو أن يقوم بالضغط على والدي المخطوف بهدف ابتزازهما بهدف الحصول على فدية مالية مقابل إعادته إلى والديه.

ولتحقق هذه الجريمة يلزم أن يخرج المولود من بطن أمه، وهو يتمتع بصفة الحياة الإنسانية، ويصدق هذا الوصف حتى مع وجود تشوهات خلقية أو عيوب جسدية مادام الكائن حاصل على مجمل الصفات الآدمية<sup>(2)</sup>. وقد تقع الجريمة بصورة أخرى غير مجرد سرقة المولود من أمه ونسبته إلى غير والديه وذلك إذا قام الجاني بإبدال المولود بمولود آخر، إما بسبب الرغبة في الحصول على هذا المولود بالذات لأنه ذكر والآخر أنثى، أو لن هذا المولود ولد حيا والآخر ميتا، أو مشوها، أو معاقا، أو غير ذلك، وقد يكون الخطف مجرد النكاية بأسرة المولود، أو الحصول على منفعة معينة سواء مالية، أو غيرها.

**ب- اختطاف الأحداث:** في سن الطفولة يكون الصغير محتاجا للرعاية والحفاضة، ونظرا لحالة الضعف التي يكون فيه الطفل سواء كان ضعفا عقليا لا يقدر الأمور وعواقبها، أو كان ضعفا جسديا، وسواء كان الطفل ذكرا أو أنثى فهو محتاج إلى هذه الرعاية والحماية من مختلف الأخطار التي يمكن أن تقع عليه، ولعل أشد الأخطار هو الاعتداء على حرية الطفل ونزعه ممن لهم حق رعايته والحفاضة عليه واختطافه منهم.

وبعني الاختطاف: إبعاد المخطوف عن الذين لهم حق رعايته، وسواء تم الاختطاف باستخدام قوة مادية أو معنوية، أو عن طريق الاستدراج بالحيلة بغض النظر عن دافع الاختطاف الانتقام، إشباع الغريزة الجنسية، البيع... إلخ<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - بشرى سليمان حسين العبيدي، مرجع سابق، ص 244

<sup>1</sup> - إن النقص في بعض الحواس كالبلدين، أو الرجلين، أو العينين، أو غيرها من الحواس مادام هذا النقص لم يخرج عن صفة الإنسان الحي لا يؤثر على مجمل وصف هذا المولود بأنه إنسان.

<sup>3</sup> - عبد الوهاب عبد الله أحمد العمري، جرائم الاختطاف، 2006، المكتب الجامعي الحديث اليمن، ص 94-99.



أما فيما يخص الإحصائيات عن التجارة في الآدميين: فتشير الدراسات لمؤسسات بحثية عن هذه التجارة أن هناك نحو مليوني إنسان يتم الاتجار بهم سنويا أغلبهم من النساء والأطفال ولأسباب متعددة أهمها: سرعة الأرباح حيث يبلغ سعر الضحية من 2000 إلى 10000 دولار أمريكي.

وتشير إحصائيات الأمم المتحدة أن تجارة البشر من الأطفال تصل إلى 2.46 مليون طفل<sup>(1)</sup>.

وكذلك من صور اختطاف الأطفال أو الاتجار بهم أو بيعهم عمليات التبني الزائف، وذلك من البلدان النامية إلى البلدان المتطورة، ففي كمبوديا اتهم ملجأ للأيتام بشراء الأطفال و بيعهم للأجانب الذين يرغبون في تبني أطفال كمبوديين وقد اختفى بعض الأطفال دون موافقة أبويهم<sup>(2)</sup>.

وحسب تقدير منظمة اليونيسيف فإن أكبر مستورد لهؤلاء الأطفال هو: الولايات المتحدة الأمريكية تليها فرنسا ثم ألمانيا ثم البلدان الاسكندنافية ثم هولندا فالنمسا. كما تؤكد هذه المنظمة أن الدول الصناعية وحدها تستورد خمسة ملايين طفل للتبني معظمهم يأتي من دول إفريقيا و أوروبا الشرقية و أمريكا اللاتينية<sup>(3)</sup>.

إن الاتفاقية الخاصة بحظر الاتجار بالبشر بتاريخ 2 ديسمبر 1949م، أقرت أنه يجب التزام الأطراف المتعاقدة باتخاذ التدابير لمكافحة الاتجار بالبشر من الجنسين لأغراض الدعارة، وعلى وجه الخصوص الأنظمة اللازمة لحماية المهاجرين إلى بلدانهم أو منها، ولاسيما النساء و الأطفال من الاستغلال<sup>(4)</sup>.

واختطاف الأطفال قد لا يكون الهدف منه الابتزاز و كسب المال من المخطوف وعائلته فقط، بل يؤدي إلى اقتطاع عضو حي من جسم المخطوف الحي لبيعه إلى شخص آخر يحتاج إليه ليقى على قيد الحياة كونه قادراً مادياً على دفع الثمن الباهظ له، وهي تعتبر تجارة سوداء بالأعضاء البشرية، تأتي فيها السلع من البلدان البائسة إلى أسواق البلدان الثرية<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - YOU TUBE - مافيا تجارة البشر تتوحش، يوم الخميس 23 أكتوبر 2014م، الجزيرة

<sup>2</sup> - فاطمة شحاتة أحمد زيدان، مرجع سابق، ص 433.

<sup>3</sup> - بشرى سليمان حسين العبيدي، مرجع سابق، ص 257.

<sup>4</sup> - الاتفاقية الخاصة بحظر الاتجار بالبشر 1949، المادة 17.

<sup>5</sup> - د/ بشرى سليمان حسين العبيدي، مرجع سابق، ص 263-264.

## المطلب الثاني: الجرائم ذات الطبيعة الدولية ضد الأطفال

تكتسب هذه الجرائم الطبيعية الدولية لأن الأفعال المكونة لها ترتكب من جانب دولة ضد دولة أخرى، إما عن طريق سلطتها أو بمساعدتها أو عن طريق جماعة تريد تدمير كيان الدولة. ومن بين هذه الجرائم: جريمة تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة، وجريمة الإبادة الجماعية ضد الأطفال.

### الفرع الأول: تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة.

أشرك الأطفال منذ قرون في النزاعات المسلحة، حيث كان للأطفال في الحرب العالمية الثانية دورا في حركات المقاومة في أوروبا، وتعرضوا لعمليات إبعاد بعد إلقاء القبض عليهم أو اعتقالهم في المعسكرات. إلا أنه في السنوات الأخيرة تميزت بظهور نزاعات تواجه فيها الجيوش الجماعات المسلحة وحرب العصابات والنزاعات العرقية أو حتى نفس العرق، واختلط المدنيون مع المقاتلين وأصبح من الشائع رؤية الأطفال، وحتى الصغار جدا منهم في ميادين القتال. وكشفت إحصائيات صدرت عن منظمة العمل الدولية في عام 2002 أن نحو 300 ألف طفل على الأقل يعملون كجنود في المنظمات والجماعات المسلحة ويشاركون في العمليات القتالية، و أن الكثير من هؤلاء الأطفال دون سن العاشرة. وإن ما يقرب 500 ألف طفل يقومون بأنشطة مختلفة في ميليشيات عسكرية ومنظمات شبه عسكرية، ليصبح عدد الأطفال الذين يعملون في المنظمات العسكرية بصورة عامة 800 ألف طفل وهو رقم مخيف<sup>(1)</sup>.

وحسب إحصائيات بعض المنظمات الإنسانية يقدر عدد تجنيد الأطفال بحوالي 300 ألف طفل في أكثر من 30 بلد، في حين أن إحصائيات منظمة اليونيسيف تشير إلى تجنيد أكثر من 250 ألف طفل في النزاعات المسلحة الدولية والداخلية<sup>(2)</sup>.

— وفي 2012م تلقت الأمم المتحدة تقارير عن قيام الجماعات المسلحة الإسلامية بتجنيد الأطفال عبر الحدود ومخيمات اللاجئين في كل من بوركينا فاسو، موريتانيا والنيجر<sup>(3)</sup>.

— وفي صدر عام 2013م عن منظمة اليونيسيف أن سوريا أصبحت أحد الأماكن الخطيرة في تجنيد الأطفال، بحيث يوجد أكثر من 10-15 بالمائة من الأطفال مقاتلون في تنظيم داعش.

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 353.

<sup>1</sup> - نوزاد أحمد ياسين، جريمة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، دراسة مقارنة، العدد 600، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، ص 601.

<sup>1</sup> . S / 2014/267 تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في مالي، 14 أبريل 2014م،

وفي تقرير آخر للأمم المتحدة المقدم لمجلس المن بتاريخ 15 ماي 2014، فإن ظاهرة تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة المنتشرة على نطاق واسع في كثير من المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة، حيث وثقت الأمم المتحدة في عام 2013 حالات تشمل ما يربو على 4 آلاف طفل، ولكن التقديرات تشير إلى أنه تم تجنيد واستخدام الآلاف غيرهم (1).

بالإضافة إلى حالات التجنيد في اليمن لعام 2015م قد بلغت أكثر من 720 حالة، ما يعادل أربعة أضعاف حالات التجنيد المرصودة لعام 2014. والتي بلغت 156 حالة (2).

إذن فمشكلة تجنيد الأطفال أصبحت ظاهرة عالمية، وذلك في الكثير من الدول فمثلا في سيريلانكا هناك أطفال يعملون كأعضاء في عصابات مسلحة وهناك من يعملون مقاتلين في أفغانستان والسودان. وما هذا إلاّ مثال في بعض الدول. ويعد تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشر في القوات المسلحة أو استخدامهم من أجل المشاركة في الأعمال الحربية أو ضمهم إليها جريمة حرب (3).

كما نصت المادة 38 من اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989: " تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة لكي تضمن ألا يشارك الأشخاص الذين لم تبلغ سنهم 15 في الحرب".

كما نصت المادة الأولى من البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل على أنه على الدول الأطراف اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان ألا يشارك من هم دون 18 عاما من أفراد قواتها المسلحة بأعمال عسكرية بشكل مباشر. و أيضا على الدول الأطراف أن تتأكد أن لا يتم إجبار أي فرد لم يتجاوز عمره 18 سنة على الانضمام إلى القوات المسلحة (4).

وأيضا تطرق البروتوكول الأول لعام 1977 على عدم إشراك الطفل في النزاع المسلح الدولي قبل بلوغه سن الخامسة عشر، و أوجبت على أطراف النزاع الامتناع بصفة خاصة عن تجنيد هؤلاء الصغار في قواتها المسلحة،

<sup>3</sup>- جمال عبد الكريم، حماية حقوق الطفل وكفالتها أثناء النزاع المسلح بين أحكام الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني، 2014 أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، م/2015م، جامعة يوسف بن خدة، جامعة الجزائر، 195.

<sup>4</sup>- جمال عبد الكريم، حماية حقوق الطفل وكفالتها أثناء النزاع المسلح بين أحكام الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني، 2014 أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، م/2015م، جامعة يوسف بن خدة، جامعة الجزائر، 195.

<sup>3</sup>- قيدا نجيب حمد، المحكمة الجنائية الدولية نحو العدالة الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 164.

<sup>4</sup>- إسهامات جزائرية حول القانون الدولي الإنساني، إعداد نخبة من الخبراء الجزائريين، الطبعة الأولى، 2008، اللجنة الدولية للصليب الأحمر 105.

وفي حالة تجنيد من بلغوا سن خمسة عشر سنة ولم يبلغوا ثماني عشر سنة يجب على أطراف النزاع أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سناً<sup>(1)</sup>.

هذا و يجند الأطفال بطرائق عديدة، فقد يقسرون على التجنيد أو يجندون عن طريق كتائب التجنيد أو يخطفون أو قد يرغمون على الانضمام إلى جماعات مسلحة للدفاع عن أسرهم<sup>(2)</sup>.

و تعتمد هذه الجماعات على تجنيد الأطفال و ذلك بسبب أن الأطفال يسهل التحكم بهم أكثر من الراشدين، كما يقومون بالقتل و يطيعون الأوامر دون تفكير<sup>(3)</sup>.

ولا يقتصر التجنيد على الذكور فقط بل هناك العديد من الإناث يجندن ويشركن في القتال أو لخدمة الجنود، و غالبا ما يستخدمن لأغراض الطبخ والخدمات الجنسية للقادة والجنود<sup>(4)</sup>.

### الفرع الثاني: جريمة الإبادة ضد الأطفال

يتجسد جوهر هذه الجريمة في إنكار حق البقاء لمجموعات بشرية بأجمعها، وذلك نظرا لما تنطوي عليه من مجافاة للضمير العام ومن إصابة الإنسانية جمعاء بأضرار بالغة السوء من عدة نواح قد تساهم بها هذه المجموعات، فضلا عن مجافاتها لأخلاق ومبادئ الأمم المتحدة.

وإذ أن التاريخ يحمل أمثلة عديدة لجرائم إبادة الجنس البشري لجماعات عدة إما لصفاتها العنصرية، أو الدينية، أو السياسية أو غير ذلك<sup>(5)</sup>.

شكلت جريمة الإبادة الجماعية، وعلى مر العصور، خطراً كبيراً على الإنسانية، لكونها تسببت في هلاك الآلاف من الأبرياء. فكانت لجرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبت خلال الحرب العالمية الثانية آثار مدمرة على المجتمع الدولي، الذي عمل على إيجاد الوسائل الكفيلة لمنع تكرار مثل تلك المذابح. وهو ما تم بتبني اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لسنة 1948م، التي جعلت جريمة الإبادة الجماعية جريمة دولية تتعارض مع روح و مبادئ الأمم المتحدة<sup>(6)</sup>.

وقد عرفت هذه الاتفاقية جريمة الإبادة بأنها:

<sup>1</sup> - المادة 77 فقرة 3 من البروتوكول الأول 1977 م .

<sup>2</sup> - بشرى سليمان حسين العبيدي، مرجع سابق، ص 345.

<sup>3</sup> الطفولة المهتدة، وضع الأطفال في العالم، تقرير اليونسيف 2005، ص 44.

<sup>4</sup> - بشرى سليمان حسين العبيدي، مرجع سابق، ص 356.

<sup>5</sup> - نفس المرجع، ص 375.

<sup>6</sup> - محمد غازي ناصر الجنابي، التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص 195.

- أي فعل من الأفعال التالية، إذا ارتكبت بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية بصفتها هذه:
- أ- قتل أعضاء من الجماعة.
  - ب- إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.
  - ج- إخضاع الجماعة عمدا لظروف معيشية يراد بها تدميرهم المادي كليا أو جزئيا.
  - د- فرض تدابير تستهدف الحول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.
  - هـ- نقل الأطفال من الجماعة عنوة، إلى جماعة أخرى<sup>(1)</sup>.

وقد اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإبادة جريمة دولية، وجاء في قرارها رقم 1/96 الصادر في 1946/12/11.

"... الجمعية العامة لذلك تعزز اعتبار الإبادة جريمة وفقا للقانون الدولي التي يستنكرها المجتمع الدولي... " (2).

وما يمكننا ملاحظته على المادة 2 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها أنها في الفقرتين (هـ) و (د) حددت الأطفال خاصة.

و الفقرتين (أ) و (ج) توصف بأنها إبادة طبيعية، أما الفقرة (د) فهي إبادة بيولوجية، أما الفقرة (هـ) فهي إبادة ثقافية<sup>(3)</sup>.

هذا وتمتاز هذه الجريمة بخصائص عدة أهمها:

- 1- أنها جريمة دولية بطبيعتها ومن ثم فإن المسؤولية المترتبة عليها مزدوجة، تقع على الدولة وعلى الأشخاص الطبيعيين مرتكبي هذه الجريمة.
- 2- يعاقب على هذه الجريمة سواء ارتكبت أثناء الحرب أو زمن السلم، ولا تتحقق هذه الجريمة إلا إذا ارتكبت ضد جماعة ذات عقيدة معينة أو عرق أو دين أو عنصر.

<sup>1</sup> المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها 1948 م .

<sup>2</sup> محمد عادل محمد سعيد شاهين، التطهير العرقي، دار الجامعة الجديدة الأزاريطة مصر، 2009، ص68-69.

<sup>3</sup> فاطمة شحاتة أحمد زيدان، مرجع سابق، ص516-517.

3- لا تعد من الجرائم السياسية التي تحول دون تبادل المجرمين، لذا على الدول أن تقوم بتبادل الأشخاص المتهمين بارتكاب هذه الجريمة أو تسليمهم و عدم منحهم حق اللجوء السياسي<sup>(1)</sup>.

---

<sup>1</sup> - بشرى سليمان حسين العبيدي، ورجع سابق، ص 378.

## الفصل الثاني:

قواعد وآليات حماية الطفل في القانون الدولي الإنساني

## الفصل الثاني

### قواعد وآليات حماية الطفل في القانون الدولي الإنساني

الأطفال معرضون بشكل خاص للخطر في النزاعات المسلحة. ورغم الحماية التي يمنحها القانون للأطفال، لا يزال تجنيدهم على يد القوات المسلحة والجماعات المسلحة مستمراً. وغالباً ما يفصلون عن عائلاتهم أو ينتزعون من بيوتهم أو يتعرضون للقتل أو التشويه أو الاعتداء الجنسي أو أي شكل آخر من أشكال الاستغلال. يستفيد الأطفال في الحرب من الحماية العامة المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني على غرار المدنيين أو المقاتلين. وينص هذا القانون أيضاً على أحكام خاصة تقرر بحالة الاستضعاف والاحتياجات الخاصة للأطفال في النزاعات المسلحة.

ولا يزال الأطفال يخضعون للتجنيد على يد القوات الوطنية المسلحة. وصار تجنيد الأطفال على يد الجماعات المسلحة، لا سيما في أفريقيا، مشكلة إنسانية خطيرة خلال العقود القليلة الماضية. وينتهي الأطفال في الكثير من الحالات إلى حمل السلاح والمشاركة مشاركة فعلية في القتال. كما يمكن استخدامهم لأداء أدوار داعمة مثل حمل الإمدادات أو جمع المعلومات الاستخبارية العسكرية، مما يعرضهم لمخاطر جمة.

وكان البروتوكول الإضافيان إلى اتفاقات جنيف لعام 1977 والمعاهدتين الدوليتين الأولين اللتين حاولتا معالجة تلك الأوضاع. فقد نص البروتوكولان على حظر تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة وإشراكهم في الأعمال العدائية. واشترط البروتوكول الأول في حالة التجنيد العسكري للأطفال الذين بلغوا سن الخامسة عشرة ولم يبلغوا بعد الثامنة عشرة في النزاعات الدولية المسلحة، إعطاء الأولوية لمن هم أكبر سناً.



## المبحث الأول:

### قواعد القانون الدولي الإنساني والهيئات الدولية المعنية بحماية حقوق الطفل:

تحرم قواعد القانون الدولي الإنساني الاعتداء على المدنيين، فتلزم الأطراف المتعاقدة بضرورة اتخاذ التدابير المناسبة التي تجعل المدنيين بمعزل عن التأثير بالعمليات الحربية.

ويلاحظ ذلك في اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب لعام 1949، والتي تعترف بحماية عامة للأطفال باعتبارهم أشخاص مدنيين لا يشاركون في الأعمال العدائية. كما تعترف لهم أيضا بحماية خاصة وردت في 17 مادة على الأقل وتكمن هذه الحماية من خلال بروتوكولي 1977. هذا إضافة إلى الحماية التي تكفلها بعض الهيئات الدولية التي تعنى بحماية الطفل والمحافظة على حقوقه.

ومن خلال هذا ارتأينا أن نقسم هذا المبحث إلى مطلبين الأول نتناول فيه قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني، أما المطلب الثاني نتناول فيه الهيئات الدولية المعنية بحماية حقوق الطفل في القانون الدولي الإنساني.

### المطلب الأول: قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني في حماية حقوق الطفل:

يمنح القانون الدولي الإنساني للأطفال حماية واسعة النطاق، ففي حالة نشوب أي نزاع مسلح، سواء كان دولي أو غير دولي، يستفيد الأطفال من الحماية العامة الممنوحة للأشخاص المدنيين الذين لا يشاركون في الأعمال الحربية، وبناء عليه تكفل لهم المعاملة الإنسانية وتطبق عليهم قواعد القانون الدولي الإنساني. ونظرا لشدة ضعف الأطفال، فإن اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949م، وبروتوكولها الإضافيين لعام 1977م، تنص على نظام للحماية الخاصة للأطفال. وهذه الحماية العامة والخاصة هي ما سوف نتطرق إليه في الآتي:

## الفرع الأول: الحماية العامة للطفل:

أولى القانون الدولي الإنساني أهمية لحماية السكان المدنيين في النزاع المسلح الدولي، حيث جاء الباب الرابع من اللحق الثاني لعام 1977 مقرراً تلك الحماية، فتنص المادة 13 من نفس اللحق على أن السكان المدنيين يتمتعون بالحماية العامة من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية.<sup>(1)</sup>

عند نشوب نزاع مسلح دولي، يتمتع الأطفال الذين لا يشاركون في الأعمال الحربية بالحماية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين و البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف<sup>(2)</sup>. وتطبق عليهم الضمانات الأساسية الممنوحة لهؤلاء الأشخاص، لا سيما فيما يتعلق بكل من: احترام الحياة والسلامة البدنية و المعنوية، حظر الإكراه و العقوبات البدنية، التعذيب والعقوبات الجماعية و الأعمال الانتقامية<sup>(3)</sup>.

هذا بالإضافة إلى قواعد البروتوكول الإضافي الأول المتعلقة بالأعمال الحربية، و من بينها مبدأ التمييز بين المدنيين و المقاتلين، و حظر شن هجمات على المدنيين<sup>(4)</sup>.

و عند نشوب نزاع مسلح غير دولي، يحق للأطفال أن يتمتعوا بالضمانات الأساسية الممنوحة للأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال الحربية<sup>(5)</sup>.

و يتمتعون أيضا بالمبدأ الذي ينص على أنه: لا يجوز أن يكون كل من السكان المدنيين عرضة لأي هجوم<sup>(6)</sup>.

---

<sup>1</sup> عبد الغني عبد الحميد محمود، حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني والشريعة الإسلامية، صدر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دار الكتب القومية، القاهرة 2000م، ص 85

<sup>1</sup> مقال بعنوان الحماية القانونية للأطفال في زمن النزاعات المسلحة، قسم الخدمات الاستشارية للقانون الدولي الإنساني. اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

<sup>3</sup> المواد من 28 إلى 24 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م.

<sup>4</sup> المادتان 48 و 51 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977م.

<sup>5</sup> المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف، والمادة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني.

<sup>6</sup> البروتوكول الإضافي الثاني، المادة 13.

## أولاً: الحق في الحياة والسلامة البدنية والمعنوية:

يتمتع الطفل في حالة وقوع نزاع مسلح، سواء كان دولي أو غير دولي، بالحماية الدولية للمحافظة على حياته وسلامته البدنية والصحية في جميع الأوقات ومعاملته معاملة إنسانية، وحمايته من كل ما يشكل خطراً عليه وبشكل خاص أعمال العنف والتهديد.

كما ورد في البروتوكول الأول على أنه: يجب أن يكون الأطفال موضع احترام خاص وأن تكفل لهم الحماية ضد أي صورة من صور خدش الحياء، ويجب أن تهيئ لهم أطراف النزاع العناية و العون الذين يحتاجون إليها سواء بسبب سنهم أو لسبب آخر<sup>(1)</sup>.

و ورد في البروتوكول الثاني أنه: يجب توفير الرعاية والمعونة للطفل بالقدر الذي يحتاجون إليه<sup>(2)</sup>.

وقد أكدت المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948م أنه: لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.

ويمكننا بالتالي القول بأن جميع الأعمال العدائية ممنوعة ومحظورة كالقتل والتشويه والإكراه والتعذيب والمعاملة اللا إنسانية القاسية لأي سبب من الأسباب<sup>(3)</sup>.

**1- حضر الإكراه والعقوبات البدنية والتعذيب:** نصت المادة 31 من اتفاقية جنيف الرابعة أي إكراه بدني أو معنوي إزاء الأشخاص المحميين من أجل الحصول على معلومات<sup>(4)</sup>.

كما نصت المادة 32 من اتفاقية جنيف الرابعة على اتفاق الأطراف السامون والمتعاقدون النص على حظر التعذيب بشتى صورته وحظر المعاملة اللاإنسانية للمحافظة على كرامة الإنسان، ومن صور التعذيب أن يكون ببتز الأعضاء أو إجراء التجارب العلمية أو الطبية<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - المادة 1/77 من البروتوكول الأول لعام 1977م.

<sup>2</sup> - المادة 2/4 من البروتوكول الثاني لعام 1977م.

<sup>3</sup> - منتصر سعيد حمودة، حماية حقوق الطفل في القانون الدولي العام والإسلام، ط 2006، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، ص 89-91.

<sup>4</sup> - فاطمة شحاتة أحمد زيدان، مرجع سابق، ص 360.

<sup>5</sup> - منتصر سعيد حمودة، مرجع سابق، ص 90-91.

**2- حضر العقوبات الجماعية والأعمال الانتقامية:** ورد في اتفاقية جنيف الرابعة أنه: لا يجوز معاقبة شخص محمي عن ذنب لم يقترفه شخصيا والعقوبات الجماعية محظورة<sup>(1)</sup>، ومن بين العقوبات الجماعية المحظورة التدمير الشامل لمساكن المدنيين، واحترام الملكية الخاصة للسكان المدنيين أي عملية السلب محظورة على اعتبار أن الملكية الخاصة من الحقوق الراسخة والمحمية بموجب القوانين الوطنية، والقانون الدولي كما كانت ضمانات أساسية ممنوحة لهؤلاء الأشخاص لاسيما حظر العقوبات الجماعية والأعمال الانتقامية، وبالتالي وضعت القوانين الدولية التي تستهدف حماية المدنيين وممتلكاتهم التي ليست لهم علاقة بالحرب.

### ثانيا/ مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين وحظر الهجوم على السكان المدنيين

المدنيون هم الذين لا يقومون بدور مباشر في الأعمال العدائية، ويتمتعون بحماية يوفرها لهم البروتوكول الاختياري الأول لعام 1977م.

وعلى المقاتل عدم توجيه سلاحه إلى غير المقاتلين، فهم لا يملكون سلاحا يدافعون به عن أنفسهم<sup>(2)</sup>.

ومن الأعمال المحظورة: إقامة أهداف عسكرية وسط تجمعات سكانية أو بالقرب منها، وحضر الهجمات العشوائية كالقصف بالقنابل<sup>(3)</sup>.

كما ورد في البروتوكول الإضافي الأول 1977م في المادتين 48 و 51 المتعلقة بإدارة العمال الحربية ، ومن بينها مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، ومبدأ حظر شن هجمات على المدنيين<sup>(4)</sup>. حيث تنص المادة 48 " تعمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، ومن ثم توجه عملياتها ضد الأهداف العسكرية دون غيرها، وذلك من أجل تأمين احترام وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية".

<sup>1</sup> - المادة 1/33 من اتفاقية جنيف الرابعة 1949م.

<sup>2</sup> - فضيل طلافحة، حماية الأطفال في القانون الدولي الإنساني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2011م، ص 9.

<sup>2</sup> - منتصر سعيد حمودة، حماية الطفل في القانون الدولي العام والإسلامي، دار الجامعة الجديدة لإسكندرية، 2007، ص 91.

<sup>4</sup> - فاطمة شحاتة أحمد زيدان، مرجع سابق، 342.

أما المادة 51 الفقرة 2 فتنص على: "أنه لا يجوز أن يكون السكان المدنيين بوصفهم هذا وكذا الأشخاص المدنيون محلاً للهجوم. وتحظر أعمال العنف أو التهديد به الرامية أساساً إلى بث الذعر بين السكان المدنيين". ووفقاً للمادة 48 من نفس البروتوكول، فإن على أطراف النزاع التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية بحيث توجه عملياتها ضد الأهداف العسكرية دون غيرها، وذلك من أجل تأمين واحترام وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: الحماية الخاصة للأطفال:

تضمنت اتفاقية جنيف لعام 1949 العديد من القواعد الخاصة بحماية الأطفال، إلا أن هذه القواعد لم توضع بشكل صريح، كالتزام عام بالحماية الخاصة للأطفال في هذه الاتفاقية. ولكن البروتوكول الإضافي الأول عمل على سد هذا الفراغ بالإضافة إلى البروتوكول الإضافي الثاني الخاص بالمنازعات المسلحة غير الدولية.

### 1- الرعاية الخاصة للأطفال:

لا تحتوي اتفاقية جنيف الرابعة على أي مادة تعتبر أساساً لهذه الحماية. أما المادة 77 من البروتوكول الأول تنص على أنه: يجب أن يكون الأطفال موضع احترام خاص. وأن تكفل لهم الحماية ضد أي صورة من صور خدش الحياء ويجب أن تهيئ لهم العناية والعون. أما الحماية خلال المنازعات المسلحة غير الدولية بحيث تنص المادة 3/4 على أنه: يجب توفير الرعاية والمعونة للأطفال بقدر ما يحتاجون إليه.

ثم إن المادة الرابعة من البروتوكول الثاني توضح مدى الأهمية التي أولت لحماية الأطفال خلال المنازعات المسلحة الغير دولية<sup>(2)</sup>.

كما يعتبر البروتوكول الأول على أن حالات الولادة و الأطفال حديثي الولادة يصنفون مع الجرحى و المرضى باعتبارهم فئة تحتاج إلى الحماية<sup>(3)</sup>.

<sup>4</sup> - نجوان السيد أحمد الجوهري، الحماية الدولية لحقوق الطفل، ط 2010م، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ص 363.  
<sup>2</sup> - أحمد فتحي سرور، القانون الدولي الإنساني دليل للتطبيق على الصعيد الوطني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بعثة القاهرة 2003، ص 190.  
<sup>3</sup> - المادة 8/أ من البروتوكول الأول لعام 1977م.

## 2- أهمية الأسرة بالنسبة للطفل:

تنص المادة (82) من الاتفاقية الرابعة تنص على أن يقيم أفراد العائلة الواحدة، وعلى الأخص الوالدان والأطفال معا طوال مدة الاعتقال في معتقل واحد، إلا في بعض الحالات التي يقتضي فيها الفصل المؤقت لاحتياجات العمل أو لأسباب صحية... ويجوز للمعتقلين أن يطلبوا اخذ أطفالهم غير المعتقلين الذين يتكونون دون رعاية عائلية ليعتقلوا معهم". كما تنص المادة ذاتها على أن يقيم أفراد العائلة الواحدة المعتقلون، كلما أمكن في نفس المبنى و يخصص لهم مكان إقامة منفصل عن باقي المعتقلين، مع التسهيلات اللازمة للمعيشة في حياة عائلية<sup>(1)</sup>.

وتنص المادة (49) على انه: "في حالة قيام دولة الاحتلال بإخلاء جزئي لمنطقة معينة فعليها أن تضمن عدم التفريق بين أفراد العائلة الواحدة".

وتقتضي المادة (2/76) من البروتوكول الأول على إعطاء الأولوية القصوى للنظر قضايا الأمهات المقبوض عليهن أو المحتجزات أو المعتقلات، إن كان لديهن أطفال صغار يعتمدون عليهن.

وتنص المادة ذاتها على انه: "ينبغي قدر المستطاع عدم إصدار حكم بالإعدام على أمهات صغار الأطفال اللواتي يعتمد عليهن أطفالهن". أما الفقرة الثالثة من نفس المادة فتتنص على انه: "لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام في مثل هؤلاء النسوة".

كما نصت المادة (1/78) على أنه: لا يمكن إجراء النقل إلا بشروط مشددة وبموافقة المسؤولين عن الطفل، كما يتعين جمع معلومات عن كل طفل لتسهيل عودته إلى أسرته".

## 3- جمع شمل أسر الأطفال:

إن حق الوحدة العائلية في الحماية مكفول في نصوص اتفاقية جنيف والبروتوكولين الإضافيين لها. حيث يقضي البروتوكول الأول في المادة 74، بأن تيسر الأطراف السامية المتعاقدة و أطراف النزاع قدر الإمكان جمع

<sup>1</sup> - نوال سبيح، القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والعيان المدنية في زمن النزاعات المسلحة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2010، ص 106.

شمل الأسر التي تشتت نتيجة المنازعات المسلحة أما فيما يتعلق بالمنازعات المسلحة غير الدولية<sup>(1)</sup>. فينص البروتوكول الثاني على ضرورة اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لتسهيل جمع شمل الأسر التي تشتت لفترة مؤقتة<sup>(2)</sup>. ويجب أيضا إعطاء الأولوية للنظر في شأن الأمهات المقبوض عليهن أو الأسيرات، إذا كان لديهن أطفال صغار يعتمدون عليهن. و يجب عدم إصدار حكم الإعدام على أمهات الصغار اللواتي يعتمد عليهم أطفالهن<sup>(3)</sup>.

#### 4- إطلاق صراح الأطفال:

تنص المادة (132) من الاتفاقية الرابعة، على بذل قصارى الجهد أثناء قيام الأعمال العدائية للإفراج عن صغار الأطفال والأمهات ذوات الرضع، أو إعادتهم إلى أوطانهم أو إلى محال إقامتهم أو إيوائهم في بلد محايد. أما في حالة ما إذا وقع الأطفال في قبضة العدو فإنهم يستمرون في التمتع بالحماية الخاصة المقررة لصالح الأطفال<sup>(4)</sup>.

#### 5- حظر تجنيد الأطفال في ضوء بروتوكولي 1977:

جاء البروتوكول الأول لعام 1977م تعبيرا عن التقدم الهائل في مجال حماية الطفل في النزاعات المسلحة الدولية، فقد منحه حماية إضافية من الآثار الناجمة عن الأعمال العدائية، بل أنه نظم و لأول مرة مشاركته في هذه الأعمال<sup>(5)</sup>. و لقد تحدد السن الذي لا يجوز للأطفال دونه أن يشاركوا في الأعمال العدائية ، و استقر الرأي على اختيار سن 15 بعد أن رفعت منظمة العمل الدولية سن تشغيل الصغار في الأعمال الشاقة من 14 إلى 15 عقب الحرب العالمية الثانية<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - فاطمة شحاتة أحمد زيدان، مرجع سابق، ص346.

<sup>2</sup> - تنص المادة 3/4 من البروتوكول الثاني على أنه إذا تفرق الأطفال وأفراد عائلاتهم نتيجة لنزاع مسلح، فإن جمع شملهم سيتوقف إلى حد بعيد على مداومة الاتصالات بينهم وجمع معلومات دقيقة عن تحركاتهم.

<sup>3</sup> - المادة 76 من البروتوكول الأول، الفقرة 2 و3.

<sup>4</sup> - المادة 77 من البروتوكول الأول.

<sup>5</sup> - ميلود عبد العزيز، حماية ضحايا النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي الدولي والقانون الدولي الإنساني، دار هومة الجزائر 2009، ص 173.

<sup>6</sup> - فضيل عبد الله طلافحة، مرجع سابق، ص 108.

و يلزم البروتوكول الإضافي الأول بموجب المادة 2/77 الدول باتخاذ كل التدابير الممكنة لمنع الأطفال دون 15 من عمرهم من المشاركة في الأعمال الحربية، و يحظر صراحة تجنيدهم في القوات المسلحة، و يشجع أطراف النزاع على تجنيد الأكبر سنا من بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 18 سنة<sup>(1)</sup>.

وفي حالة وجود نزاع مسلح غير دولي، فقد أشار البروتوكول الثاني إلى السن الذي لا يحق للأطفال دونه أن يشاركوا في الأعمال العدائية فنصت المادة 4/ج منه على ما يلي: "لا يجوز تجنيد الأطفال دون 15 في القوات أو الجماعات المسلحة، ولا يجوز السماح باشتراكهم في الأعمال العدائية".

وقد كان البروتوكول الإضافي الثاني أكثر صرامة، إذ أنه يحظر تجنيد الأطفال دون 15 من العمر، و كذلك مشاركتهم في العمليات العدائية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة<sup>(2)</sup>.

## 6- إجلاء الأطفال:

تناول البروتوكول الأول موضوع إجلاء الأطفال، بحيث ينص: "على أنه لا يقوم أي طرف في النزاع بتدبير إجلاء الأطفال بخلاف رعاياه إلى بلد أجنبي إلا إجلاء مؤقتا إذا اقتضت الضرورة ذلك لأسباب قهرية تتعلق بصحة الطفل أو علاجه الطبي، أو سلامته مما قد يصيبه من أذى لوجوده في إقليم محتل، و يقضي الأمر الحصول على موافقة مكتوبة على هذا الإجراء من أباؤهم أو أولياء أمورهم الشرعيين إذا كانوا موجودين، وفي حالة تعذر العثور على هؤلاء الأشخاص فإن الأمر يقتضي الحصول على موافقة مكتوبة على مثل هذا الإجراء من الأشخاص المسؤولين بصفة أساسية بحكم القانون أو العرف من رعاية هؤلاء الأطفال"<sup>(3)</sup>. وتنص المادة 17 من الاتفاقية الرابعة على: " أنه ينبغي نقل الأطفال وحالات الولادة من المناطق المحاصرة أو المطوقة "

<sup>1</sup> - رجال سمي، حماية الأموال والممتلكات أثناء النزاعات الدولية المسلحة في ظل أحكام القانون الدولي الإنساني، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب البلدة 2006، ص 65.

ولقد اعترضت الأغلبية على تجنيد الأطفال الذين يفوق سنهم 15. ولكن حتى يراعى هذا الاقتراح، اتفق على أنه في حالة تجنيد أشخاص يتراوح عمرهم بين 15 و 18، يجب البدء بتجنيد الأشخاص الأكبر سنا.

<sup>2</sup> - المادة 3/4 من البروتوكول الإضافي الثاني 1977.

<sup>3</sup> - المادة 78 الفقرة 1 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977..



وتشرف الدولة الحامية على هذا الإجلاء بالاتفاق مع الأطراف المعنية، مع اتخاذ كافة إجراءات الحماية والأمن لضمان سلامة الأطفال سبب هذا الإجلاء، كما يتعين على الجهات المشرفة على عمليات الإجلاء متابعة وتزويد الأطفال أثناء وجودهم خارج البلاد بالتعليم الديني والأخلاقي وفقا لرغبة الأولياء.

و يتعين على الجهات المكلفة بترحيل الأطفال و الجهة المضيفة إعداد بطاقات لهؤلاء الأطفال تحتوي على مجموعة من المعلومات تتعلق بحالة الطفل مرفوقة بصورة شمسية تسلّم إلى الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر، بغية تسهيل عودة الأطفال إلى أوطانهم<sup>(1)</sup>.

## 7- الطفل الأسير:

كفل له البروتوكول الاختياري الأول لعام 1977 الذي ينص على أنه: "إن حدث في حالات استثنائية أن اشترك الأطفال دون سن 15 في الأعمال العدائية بصورة مباشرة ووقعوا في قبضة الخصم، فإنهم يضلون مستفيدين من الحماية الخاصة التي تكفلها هذه المادة، سواء كانوا أم لم يكونوا أسرى حرب" <sup>(2)</sup>.

أما بالنسبة للوضع القانوني للأطفال المقاتلين أسرى الحرب:

– الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 18 سنة: وهم المجددون في القوات المسلحة لهم صفة المقاتل، و في حالة اعتقالهم يكون لهم كامل الحق في التمتع بوضع أسرى الحرب القانوني حسب مفهوم اتفاقية جنيف الثالثة و هو أيضا ما نص عليه البروتوكول الأول في المادة (2/43) الخاصة بالقوات المسلحة و المادة (2) من النظام الخاص بقوانين الحرب البرية و أعرافها الملحقة باتفاقية لاهاي لعام 1907.

– الأطفال دون 15 سنة: رغم ما نص عليه البروتوكول الأول في المادة (2/77) من حظر تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشر، فإنه في حالة الأطفال الذين جندوا بالقوات المسلحة أو التحقوا بها طوعا سيتمتعون أيضا بصفة المقاتلين و بوضع أسرى الحرب إذا اعتقلوا ويستمرّون في الانتفاع من الحماية الخاصة التي يمنحها القانون الدولي الإنساني.

<sup>1</sup>-رجال سمير، مرجع سابق، ص 63.

<sup>2</sup>- منتصر سعيد حمودة، مرجع سابق، ص 207 .

## 8- معاملة المقاتلين أسرى الحرب:

بالنسبة لمعاملة الأطفال، فيجب أن يحظى الأطفال المقاتلون الذين اعتقلوا بمعاملة متميزة نظرا لصغر سنهم، وهو ما نصت عليه المادة (16) من الاتفاقية الثالثة والمادة (1/49) من نفس الاتفاقية، و المادة (4/77) و (5) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977.

## 9- الطفل وعقوبة الإعدام:

تتضمن المادة (68) من الاتفاقية الرابعة على أنه: " لا يجوز في أي حال إصدار حكم بالإعدام على شخص محمي، إذا كان سنه يقل عن (18) ثمانية عشر عاما وقت ارتكاب الجريمة".

كما يحظر البروتوكول الأول في المادة (5/77) تنفيذ حكم الإعدام بسبب جريمة متعلقة بالنزاع المسلح، على الأشخاص الذين لا يكونون قد بلغوا الثامنة عشر من عمرهم وقت ارتكاب جرمته.

أما البروتوكول الثاني، فينص في المادة (4/6) على انه: "لا يجوز أن يصدر حكم بالإعدام على الأشخاص الذين كانوا دون الثامنة عشرة من عمرهم وقت ارتكاب الجريمة".

## 10- الإغاثة:

تنص المادة (23) من الاتفاقية الرابعة على: "ضرورة السماح بحرية مرور جميع رسالات الإمدادات الطبية ومهمات المستشفيات المرسلة للمدنيين حتى ولو كانوا من الأعداء و كذلك حرية مرور جميع الرسالات الضرورية من المواد الغذائية و الملابس و المقويات المخصصة للأطفال دون الخامسة عشرة و النساء الحوامل و حالات الولادة".

وفيما يتعلق بالأطفال الذين يعتقل آباؤهم، تنص المادة (81) على عدم ترك الأطفال بدون مساندة، و يجب على الدولة الحازمة أن تقوم بإعالة الأشخاص الذين يعولهم المعتقلون إذا لم تكن لديهم وسائل معيشة كافية أو كانوا لا يستطيعون التكسب".

و طبقا للمادة (89) من الاتفاقية: "تصرف للأمهات المرضعات و للأطفال دون الخامسة عشر من العمر أغذية إضافية تتناسب مع احتياجاتهم الفسيولوجية".

و ينص البروتوكول الأول في المادة (1/70) "على إعطاء الأولوية للأطفال و حالات الوضع لدى توزيع إرساليات الغوث".

و طبقا للمادة (1/78) من البروتوكول الأول، يمكن إجلاء الأطفال مؤقتا إذا كانوا بحاجة إلى عناية صحية أو طبية.

## 11- تعليم و ثقافة الطفل:

تنص المادة (24) من الاتفاقية الرابعة بأنه على: "أطراف النزاع أن تضمن في جميع الأحوال قيام الأطفال دون الخامسة عشر الذين تيمموا أو انفصلوا عن أسرهم بممارسة شعائر دينهم و مواصلة تعليمهم، و يجب أن يعهد تعليمهم بقدر الإمكان إلى أشخاص من نفس ثقافتهم التقليدية".

و تنص المادة (50) من نفس الاتفاقية على "واجب دولة الاحتلال في تسهيل الإدارة الجيدة بجميع المنشآت المخصصة لتعليم الأطفال، و على دولة الاحتلال إن تتخذ الترتيبات اللازمة لرعاية و تعليم الأطفال الذين فقدوا والديهم أو انفصلوا عنهم كلما أمكن بواسطة أشخاص من نفس جنسيتهم و لغتهم و دينهم، و الذين لا يمكن أن تتوفر لهم العناية المناسبة بواسطة قريب أو صديق".

وتنص المادة (94) من نفس الاتفاقية على أنه: "يجب السماح لهم بالذهاب للمدارس إما في مكان الاعتقال أو خارجه".

بالإضافة إلى نص المادة (2/78) من البروتوكول الإضافي الأول، والتي تتعلق بإجلاء الأطفال بأنه: "يتعين متابعة تزويد الطفل أثناء وجوده خارج البلاد-جهد الإمكان- بالتعليم بما في ذلك التعليم الديني و الأخلاقي وفق رغبة والديه".

أما في حالة النزاعات المسلحة غير الدولية، فنص المادة (1/3/4) من البروتوكول الثاني على أن: "الأطفال يجب أن يتلقوا التعليم، بما في ذلك التربية الدينية و الأخلاقية، وفقا لرغبات آبائهم أو أولياء أمورهم".

## 12- الرسائل العائلية:

طبقا للمادة (25) من الاتفاقية الرابعة: "يسمح لجميع الأشخاص المقيمين في أراضي أحد أطراف النزاع، أو في أراضي محتلة بواسطتها بإعطاء الأبناء ذات الصبغة الشخصية البحتة إلى أفراد عائلاتهم- أينما كانوا- و إن يتسلموا أخبارهم، و تسلم هذه الرسائل بسرعة دون تأخير لا مبرر له".

## 13- تسجيل الأطفال:

طبقا للمادة (50) من الاتفاقية الرابعة: "على دولة الاحتلال أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتسهيل تمييز شخصية الأطفال و تسجيل نسبهم". و تنص أيضا على انه: "لا يجوز بحال ما إن تغير حالتهم الشخصية أو تدخلهم في تشكيلات أو منظمات تابعة لها".

و تلمز المادة (24) من نفس الاتفاقية "أطراف النزاع في اتخاذ التدابير اللازمة لتمييز شخصية الأطفال دون الثانية عشر من العمر و ذلك بحملهم لوحة لتحقيق الشخصية أو بوسيلة أخرى". و طبقا للمادة (3/78) من البروتوكول الأول، يتعين أن تملأ استمارة تسجيل بشأن الأطفال الذين تم إجلاؤهم بواسطة من قاموا بترتيب الإجلاء و كذلك سلطات البلد المضيف إذا أمكن ذلك، بغرض تسهيل عودة الأطفال إلى ذويهم ، ويتعين أن تتضمن كل بطاقة على مجموعة من المعلومات بشأن الطفل كلما أمكن ذلك، و حيثما لا يترتب عليه مجازفة بإيذاء الطفل.

و تشمل هذه البطاقة على المعلومات التالية:

لقب أو ألقاب الطفل، اسم الطفل أو أسماؤه نوع الطفل، محل و تاريخ الميلاد، اسم الأب بالكامل، اسم الأم و لقبها قبل الزواج إن وجد، جنسية الطفل، اسم اقرب الناس إلى الطفل، عنوان عائلة الطفل، أي رقم لهوية الطفل، لغة الطفل الوطنية، و أية لغات أخرى يتكلم بها الطفل، حالة الطفل الصحية فصيلة دم الطفل، الملامح المميزة للطفل، تاريخ و مكان العثور عليه، و تاريخ مغادرة الطفل للبلد، ديانة الطفل، إن عرفت، العنوان

الحالي للطفل في الدولة المضيفة، تاريخ) و مكان و ملابس الوفاة و مكان الدفن في حالة وفاة الطفل قبل عودته (1).

## المطلب الثاني: الهيئات الدولية المعنية بحماية الأطفال في القانون الدولي الإنساني

أصبحت حقوق الطفل تحظى في الوقت الراهن باهتمام ودعم كبيرين من قبل المنظمات الدولية، سواء عالمية، حكومية، غير حكومية، المتخصصة أو غير المتخصصة. وهذه المنظمات لها جهود واضحة و بارزة في مجال حماية الطفولة. ومن بين هذه المنظمات اللجنة الدولية للصليب الأحمر وما تمنحه من جهود في مساعدة ضحايا النزاعات عامة و الأطفال خاصة، بالإضافة إلى صندوق الأمم المتحدة للطفولة الذي يهتم بحقوق الطفل ويحميها ويدعمها.

### الفرع الأول: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية ومساعدة الطفل.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي التي أعدت مشروع اتفاقيات جنيف و التي أثارت خلافات عديدة بين الدول المجتمعة للاتفاق حول هذا المشروع خاصة المادة 3 المشتركة بين الاتفاقيات الأربع (2). و لأن هناك علاقة وثيقة بين القانون الدولي الإنساني و اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن هذا الأخير يضع على عاتقه مهمة تطبيق القانون الدولي الإنساني بأمانة (3). ومن هذا ارتأينا أن نتطرق إلى تعريف اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومبادئها ودورها في حماية حقوق الطفل.

### أولا/ تعريف اللجنة الدولية للصليب الأحمر

هي مؤسسة إنسانية، و قانونا منظمة دولية غير حكومية تأسست سنة 1863م، و هي الجهاز المنشئ للصليب الأحمر (4)، أنشأت أساسا لمساعدة ضحايا النزاعات المسلحة، فهي وثيقة الصلة بالقانون الدولي

<sup>1</sup>- د/ عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني وثائق وآراء الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2011م، ص 86.

<sup>1</sup>- مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 2003م، ص 75.

<sup>2</sup>- عامر الزمالي، آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني، مستشار المغرب العربي و الشرق الأوسط للجنة الدولية للصليب الأحمر، ص 262.

<sup>1</sup>- مجباوي نورة بن علي، حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي و القانون الداخلي، الطبعة الثانية، دار هومة الجزائر، ص 104.

الإنساني، تعمل كآلية لتطبيق أحكامه<sup>(1)</sup>. ويقع مقرها الرئيسي في جنيف، بالإضافة إلى مراكز دولية في حوالي 80 بلد<sup>(2)</sup>.

و تتكون أيضا من اتحاد الهلال الأحمر الذي تأسس عام 1919م، و تجتمع الحركة الدولية للصليب و الهلال كل سنتين في إطار مجلس المندوبين، أما من حيث المبدأ كل أربع سنوات مع ممثلي الدول الأطراف في اتفاقية جنيف و ذلك في إطار المؤتمر الدولي للصليب و الهلال الأحمر<sup>(3)</sup>.

### ثانيا/ مبادئ اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

فيما يتعلق بمبادئ اللجنة الدولية للصليب الأحمر يوجد هناك مبادئ أساسية، ومبادئ مشتقة، ومبادئ تنظيمية.

**1-المبادئ الأساسية:** وهي تتمثل في مبدأ الإنسانية، و مبدأ عدم الانحياز<sup>(4)</sup>.

**2-المبادئ المشتقة:** وتتمثل في مبدأ الحياد، و مبدأ الاستقلال<sup>(5)</sup>

**3-المبادئ التنظيمية:** وهي تتمثل في مبدأ التطوعية، مبدأ الوحدة، و مبدأ العالمية<sup>(6)</sup>.

<sup>2-</sup> بلقاسم عزاز رحمان، آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني، مذكرة ماستر، معهد الحقوق والعلوم السياسية، تيسمسيلت، 2015، ص 24.

<sup>2-</sup> من الموقع الإلكتروني التالي [www.incr.org/](http://www.incr.org/)

<sup>4-</sup> عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، الطبعة الأولى، 2005، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 177.

- و يرجع الفضل في تبني فكرة تأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى جان هنري دونان، رجل الأعمال السويسري الذي شهد معركة سولفرينو التي وقعت بين فرنسا و النمسا سنة 1859، والذي صدم من هول ما رأى من فضائع المذبحة حيث قام على إثرها بحملة في جميع أنحاء أوروبا داعيا لمبدأ مفاده أن جنود العدو و الجرحى يستحقون الرعاية الطبية نفسها التي يتمتع بها جنود الدولة.

<sup>5-</sup> رقية عواشرية، حماية المدنيين والأعيان المدنية في النزاعات المسلحة غير الدولية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، مصر، 2001، ص 370.

<sup>5-</sup> المرجع نفسه، ص 372.

<sup>6-</sup> نفس المرجع، ص 57.

## ثالثا/ دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية الأطفال:

تؤدي اللجنة الدولية للصليب الأحمر مهامها الإنسانية لصالح الأطفال بصفة خاصة في وقت الحرب أو الحروب الأهلية أو الاضطرابات الداخلية حيث تتخذ المبادرات وتكرس الجهود لمنع المعاناة البشرية وإزالتها. في هذا الصدد تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مجالين من مجالات الأنشطة وهما:

### 1- الأنشطة الميدانية: تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتنفيذ برامج مثل تلك المخصصة للأطفال وتشمل:

- توفير الأغذية المناسبة للأطفال.
- توفير الملابس.
- تقديم المساعدة الطبية والغذائية.
- أعمال التقويم والتعويض للمعاقين بسبب الحرب.
- صون وحدة العائلة وإعادة الأطفال إلى أهلهم.
- تدابير حماية الأطفال المصابين والمحتجزين ومساعدتهم.
- تنظيم زيارات إلى معسكرات أسرى الحرب<sup>(1)</sup>.

### 2- أنشطة تتعلق بالقانون: على الرغم من أن الدفع يجب أن يكون في اتجاه ضمان تطبيق القانون الدولي

الإنساني، إلا أننا شهدنا في السنوات القليلة الماضية عددا من التطورات الايجابية به، والتي شملت إصدار اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، والتصديق على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام. وقد عملت اللجنة بمهمة من أجل تحقيق هذه التطورات<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup>- جان بكتيه، مبادئ الهلال و الصليب الأحمر، معهد هنري دونان جنيف، ط 2، 1984، ص 35-44.

<sup>2</sup>- فاطمة شحاتة أحمد زيدان، مرجع سابق، ص 675-676.

و قد أسهمت اللجنة الدولية للهلال و الصليب الأحمر خلال 1955م في إنجاز خطة عمل للأطفال ضحايا النزاعات المسلحة، والتي تهدف إلى مبدأ عدم التجنيد دون 18 عاما، إعادة المقاتلين إلى الوطن أو الإفراج، المعاملة الملائمة لسن الطفل<sup>(1)</sup>.

كما تنص المادة 126 من اتفاقية جنيف الثالثة، فتعمل على ضمان احترام القواعد التي تخول للأطفال حماية خاصة. وتؤكد أيضا على ضرورة مراعاة قدرتهم المحدودة بحكم سنهم الذي يتطلب اتخاذ تدابير لصالحهم<sup>(2)</sup>.

### مهام اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

- زيارة أسري الحرب والمحتجزين والبحث عن المفقودين.

- نقل الرسائل بين أبناء الأسرة التي شتتها النزاع.

- إعادة الروابط الأسرية.

- توفير الغذاء والمياه والمساعدة الطبية للمدنيين المحرومين من هذه الضروريات الأساسية.

- لفت الانتباه للانتهاكات والإسهام في تطوير القانون الدولي<sup>(3)</sup>.

### الفرع الثاني: دور صندوق الأمم المتحدة للطفولة -اليونيسيف- في حماية الطفل.

في 1946/12/11 وبسبب الأوضاع السيئة للأطفال التي خلفتها الحرب العالمية الثانية أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة صندوق طوارئ للأمم المتحدة للطفولة، لتوفير الغذاء والدواء والمأوى والملبس لأطفال الدول التي كانت ضحية هذه الحرب الضروس.

بحيث يعمل هذا الصندوق تحت إشراف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة، على أن يقدم تقارير بصفة دورية ومنتظمة و التقدم بتوصيات للجمعية العامة<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> عبد الله طلافحة، مرجع سابق، ص 36.

<sup>3</sup> حسن سعد سند، الحماية الدولية لحق الإنسان في السلامة الجسدية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة 2004، ص 226.

<sup>4</sup> خيرى أحمد كباش، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان، الطبعة الثانية، 2008م، دار الجامعين للقاهرة، ص 49.

<sup>4</sup> منتصر سعيد حمودة، مرجع سابق، ص 228-229.



وقد أصدرت الجمعية العامة القرار 802 (د/8) في أكتوبر 1953م طالبت فيه تعديل مسمى الصندوق من صندوق طوارئ مؤقت إلى صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة و فيما بعد تطور نشاطه، 1973، ومنحت له جائزة نوبل للسلام لعام 1965، تقديرا لجهوده في العمل من أجل السلام و التقدم و رفاهية الأطفال<sup>(1)</sup>. وبهذا أصبح جهازا فرعيا دائما منذ العام 1973م<sup>(2)</sup>.

و يتولى أمر الصندوق مجلس تنفيذي يتألف من 41 عضو يقوم بانتخابهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة<sup>(3)</sup>. ويضطلع المجلس برسم السياسة العامة للصندوق، وفحص طلبات المعونة المقدمة إليه، وتحديد نوع المساعدة التي يقدمها.

أما من الناحية الإدارية فيضطلع بها المدير التنفيذي للصندوق. وتعتمد اليونيسيف في تمويل برامجها التي على التبرعات والمساهمات التطوعية من جانب الحكومات في الدول الصناعية والمتقدمة من العالم، والتي تصل إلى ثلثي حجم التمويل. أما الثلث الأخير فيتم تديره من المصادر الخاصة على وجه الخصوص من عائد بيع بطاقات المعايدة و هدايا اليونيسيف، إضافة إلى التبرعات التي تقدمها الهيئات و رجال الأعمال<sup>(4)</sup>.

إن العمل الأساسي الذي تقوم و تضطلع به اليونيسيف هو مساعدة حكومات البلدان النامية، على تحسين نوعية حياة أطفالها و لقد عملت اليونيسيف على مدار أكثر من 50 عاما في رعاية الطفولة و الأمومة على مستوى العالم<sup>(5)</sup>.

---

<sup>2</sup> - إبراهيم العناني، الحماية القانونية للطفل على المستوى الدولي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 1، جامعة عين شمس، 1997، القاهرة، ص 10.

<sup>2</sup> - عبد الله طلافحة، مرجع سابق، ص 34.

<sup>4</sup> - عائشة راتب، التنظيم الدولي، 1989م، دار النهضة العربية، ص 252.

<sup>1</sup> - حسين عمر، المنظمات الدولية، هيئات ووكالات منظمة الأمم المتحدة، 1993، دار الفكر العربي، ص 413.

<sup>5</sup> - فاطمة شحاتة أحمد زيدان، مرجع سابق، ص 661-662.

و يقدم الصندوق خدماته في ست مجالات هي:

- الخدمات الصحية.
- مكافحة الأمراض.
- نشر الغذاء الصحي.
- التربية والتعليم.
- التوجيه الحرفي.
- الرعاية الاجتماعية<sup>(1)</sup>.

ويسعى اليونيسيف إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء.
- تقديم المعونة المالية للدول الأعضاء.
- تحديد مفاهيم خاصة بحماية الطفولة تتماشى في خدماته مع المبادئ التي أوصى بها إعلان حقوق الطفل وقد تمثلت تلك المفاهيم بصورة خاصة في دعم الأسرة وحماية الطفولة<sup>(2)</sup>.
- ويمارس اليونيسيف نشاطه من خلال عدد من المكاتب الإقليمية في مناطق جغرافية معينة، وتتبع هذه المكاتب الإقليمية فروع لها منتشرة في بعض البلدان التابعة للمكتب الإقليمي. وذلك لتغطية نشاطات اليونيسيف المتعددة في خدمة وتقديم ورفاهية الطفل<sup>(3)</sup>.

---

<sup>3</sup>- محمد شكري عبد الجواد، حماية حقوق الأطفال و النساء في القانون الدولي و الداخلي، بحث مقدم إلى مؤتمر إدماج اتفاقيتي القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وحقوق الطفل، في مناهج كلية الحقوق، منشورات اليونيسيف، مكتب الأردن، ص 8-11.

<sup>2</sup>- خالد مصطفى فهمي، مرجع سابق، ص 114.

## المبحث الثاني:

### الاليات الاممية والقضائية الدولية في حماية الطفل.

إن انتشار النزاعات المسلحة في أرجاء العالم، وما جاءت به من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وما انجر عنها من مساس بالسلام والأمن الدوليين، وهذا جعل هيئة الأمم المتحدة أيضا تتدخل بسبب ما أصاب السكان المدنيين وبالأحرى الأطفال، بالإضافة إلى الدور التي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية.

### المطلب الأول: دور الأمم المتحدة في حماية الطفل.

لقد أصبح موضوع الطفل ضمن بؤرة واهتمامات الهيئة في الفترة الأخيرة. وذلك بسبب تزايد النزاعات المسلحة وتأثيرها على الأطفال. وقد كان لمجلس الأمن والجمعية العامة الدور البارز في حماية الطفولة

### الفرع الأول: دور الجمعية العامة في حماية الطفل.

تتمتع الجمعية العامة باختصاص عام شامل يحيط بكل ما يدخل في دائرة نشاط الأمم المتحدة من أمور<sup>(1)</sup>. بحيث تعتبر صاحبة الاختصاص الأصيل بمناقشة أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق الميثاق أو يتصل بسلطات أو وظائف أي من الأجهزة المنصوص عليها في الميثاق.<sup>(2)</sup>

وفي إطار حقوق الإنسان تعد الجمعية العامة من أكثر أجهزة الأمم المتحدة التي تبني المواثيق الدولية الخاصة بهذا الإطار.<sup>(3)</sup>

أما في مجال حماية الأطفال في زمن النزاعات المسلحة، فقد تبنت الجمعية العامة بعض الإعلانات وأصدرت العديد من القرارات من بينها:

<sup>1</sup> محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، الأمم المتحدة، الطبعة الثامنة، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 1997م، ص 145.

<sup>2</sup> المادة 10 من ميثاق الأمم المتحدة.

<sup>3</sup> أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة 2005،

## أولاً/ الإعلان الخاص بحماية الأطفال والنساء في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة لعام 1974:

لقد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 1970، من الجمعية العامة النظر في إمكانية صياغة إعلان حول حماية المرأة والطفل في حالة الطوارئ أو في زمن الحرب. وبهذا تم إقرار الإعلان العالمي لحماية المرأة والطفل في حالة الطوارئ وأثناء النزاع المسلح وذلك في سنة 1974.<sup>(1)</sup>

وقد طلب هذا الإعلان من الدول الأعضاء أن تراعي المبادئ التالية:

1. حظر الهجمات وعمليات القصف بالقنابل ضد السكان المدنيين، التي يعاني منها الأطفال والنساء خاصة.
2. استخدام الأسلحة الكيماوية أثناء النزاع المسلح يمثل انتهاكا لبروتوكول جنيف لعام 1949 واتفاقيات جنيف الأربع، ولمبادئ القانون الولي الإنساني.
3. على جميع الدول أن تقدم ضمانات لحماية الأطفال والنساء أثناء النزاعات المسلحة، بسبب التزاماتها في بروتوكول جنيف لعام 1925 واتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان.
4. تعتبر جميع أشكال القمع والمعاملة القاسية والحبس والتعذيب والإعدام رميا بالرصاص، والاعتقال وتدمير المساكن والطرده أعمالا إجرامية.
5. لا يجوز حرمان النساء والأطفال في حالة الطوارئ من المأوى أو الغذاء أو المعونة الطبية.<sup>(2)</sup>

<sup>4-</sup> بناء على توصيات المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي عقد في طهران عام 1968م، قامت الأمم المتحدة بإجراء دراسة شاملة لمسألة حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة، وارتباطا بهذه الدراسة طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الجمعية العامة الأمر.

<sup>2-</sup> عبد الغني محمود، مرجع سابق، ص 128-129.

## ثانيا/ الممثل الخاص المعني بتأثير النزاع المسلح على الأطفال:

قامت الجمعية العامة بتعيين ممثل خاص بشأن تأثير النزاع المسلح على الأطفال تحت قرارها رقم 77/51 الصادر في 12 ديسمبر 1996.<sup>(1)</sup>

ويعتبر تعيين هذا الممثل خطوة هامة في تمكين الجمعية العامة من التعرف على أوضاع الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح، لمساعدتهم، ومخاطبة أطراف النزاع بعدم انتهاك القواعد التي تجنب الأطفال آثار النزاع.

كما تبنت الجمعية العامة أيضا البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة لعام 2000، كما عقدت دورة استثنائية خاصة بالطفل في ماي عام 2002، ناقشت خلالها جميع قضايا الطفولة. وتواصل الجمعية العامة متابعتها الدائمة لأوضاع الأطفال.<sup>(2)</sup>

وجدير بالذكر أن الجمعية العامة تعد أكثر أجهزة الأمم المتحدة والتي تتبنى المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، سواء كان ذلك في صورة إعلانات، قرارات، توصيات، اتفاقيات دولية أو غيرها، فهي التي تبنت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان، وإعلان حقوق الطفل لعام 1959 وكذلك اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989.

و التي تحث الدول على احترام قواعد القانون الدولي الإنساني في أوقات النزاع المسلح طبقا لنص المادة 38 وذلك من خلال حماية الطفل حماية خاصة.<sup>(3)</sup>

وقد أنشأت العديد من اللجان المعنية بحقوق الإنسان، ولها الحق في أن تنشئ من الأجهزة ما تراه ضروريا لممارسة وظائفها<sup>(4)</sup>.

<sup>2</sup> - أحمد أبو الوفا، مرجع سابق، ص 58.

<sup>3</sup> - فضيل عبد الله طلافحة، مرجع سابق، ص 161-162.

<sup>3</sup> - إسهامات جزائرية حول القانون الدولي الإنساني، إعداد نخبة من الخبراء الجزائريين للجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة الأولى 2008م، ص 105.

<sup>4</sup> - المادة 22 من ميثاق الأمم المتحدة.

وللجمعية العامة جهود كبيرة في مجال حماية الطفل من كل أشكال العنف ومنع العقوبات الجسدية. وأقرت قواعد خاصة بتحديد السن الدنيا لتجنيد الأطفال.<sup>(1)</sup>

وتعقد الجمعية العامة دوراتها مرة واحدة سنويا، كما تجتمع في دورات خاصة أو استثنائية بطلب من مجلس الأمن أو بطلب أغلبية أعضائها.

### الفرع الثاني: دور مجلس الأمن في حماية الطفل.

يعد مجلس الأمن الجهاز الأكثر فعالية داخل الأمم المتحدة بالنظر إلى اختصاصاته وسلطاته الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى كيفية تشكيله وإجراءات التصويت داخله، والتي تمنح قراراته قوة إضافية متمثلة في الإدارة الجماعية للدول الكبرى داخل المنظمة. ويعتبر مجلس الأمن صاحب المسؤولية الرئيسية فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدولي<sup>(2)</sup>، بحيث يعهد إليه ميثاق الأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين، كما يقوم بإصدار توصيات أو تقرير ما ينبغي اتخاذه من تدابير لصون السلم والأمن، وقد تشمل التدابير التي يتخذها المجلس المعونة الإنسانية والعقوبات الاقتصادية والتدخل العسكري، وهذا كله بموجب الفصل السابع.

وعلى الرغم من أن حقوق الطفل ليست من اختصاص مجلس الأمن، إلا أن المجلس يضطلع بسبب مسؤوليته الرئيسية في مجال حفظ السلم والأمن بمسؤولية خاصة تتمثل في كفالة حماية الأطفال المعرضين للنزاع المسلح وسلامتهم، وترجم بإصدار عدة قرارات هامة تعني بالطفل وحقوقه.<sup>(3)</sup>

### أولا/ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بحماية الأطفال:

- القرار رقم 237 عام 1967م الذي يشير إلى حقوق الإنسان غير قابل التنازل عنها ويجب احترامها حتى أثناء الحروب.

<sup>1</sup> - قادري عبد العزيز، حقوق الإنسان في القانون الدولي الإنساني والعلاقات الدولية، الجزائر 2005، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ص 151.

<sup>2</sup> - المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة.

<sup>3</sup> - نجوان السيد أحمد الجوهري، مرجع سابق، ص 437.

- كما أكد المجلس على أن التطهير العرقي يعد انتهاكا واضحا لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهذا بمقتضى قراره رقم 941 لعام 1994م بشأن التطهير العرقي.

- وأذن المجلس لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير الحماية للمدنيين الذين يهدق بهم الخطر و العنف الجسدي، وهذا بموجب قراره رقم 1289 لعام 1999م، وكرر نفس الشيء في القرار رقم 1313 لعام 2000م .

إن قرار مجلس الأمن رقم 1261 لعام 1999م، يتحدث هذا القرار عن الأطفال والصراعات المسلحة ويعتبر أول قرار يعترف بالتأثير العام والسلي للصراعات المسلحة على الأطفال، بحيث يحث مجلس الأمن في هذا القرار جميع أطراف النزاع على التقيد بالالتزامات المحددة المعقودة لكفالة حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح - كما أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1314 عام 2000م، حيث يدعو هذا القرار لوضع حد للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة و الخفيفة وغيرها من الأنشطة الإجرامية، التي يمكن أن تطيل أو تزيد من حدة المنازعات وتؤثر على السكان المدنيين بمن فيهم الأطفال.<sup>(1)</sup>

أما بالنسبة للقرار 1379 لعام 2001م، حيث يتحدث عن التأثير العام والسلي للصراعات المسلحة على الأطفال فإنه يطالب جميع الأطراف بالالتزام بما يلي:

- 1- أن تحترم أحكام القانون الدولي المتصلة بحقوق الأطفال وحمايتهم في النزاعات المسلحة.
- 2- أن توفر الحماية والمساعدة للاجئين والمشردين الذين غالبيتهم من الأطفال والنساء، وفقا للمعايير والنظم الدولية المطبقة.
- 3- أن تتخذ تدابير خاصة لتعزيز وحماية الحقوق والاحتياجات الخاصة للفتيات المتأثرات بالنزاعات المسلحة، وأن تضع حد لجميع أشكال العنف والاستغلال بما في ذلك العنف الجنسي، لاسيما الاغتصاب.

<sup>1</sup> - فضيل عبد الله طلافحة، مرجع سابق، ص 167-168.

4- أن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة، وكذلك لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، فيما يتعلق بحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح.

5- أن تكفل الأطفال في اتفاقيات السلام.<sup>(1)</sup>

وبموجب القرار 1460 لعام 2003م طلب مجلس الأمن إلى الأطراف وضع خطط عمل ملموسة ومحددة زمنياً وتنفيذها من أجل وقف جميع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. وتنص خطط العمل هذه على آلية ترمي إلى إشراك الأطراف في اتخاذ خطوات عملية للوفاء بالتزاماتها إزاء الأطفال.

أما القرار رقم 1539 لعام 2004م و الذي ينص في فقرته الثانية على أن يطلب إلى الأمين العام، أن يستحدث بصورة عاجلة خلال 3 شهور، خطة عمل تتعلق بآلية منتظمة وشاملة للرصد والإبلاغ، تستخدم الخبرة المتوفرة في منظومة الأمم المتحدة وإسهامات الحكومات الوطنية، والمنظمات الغير حكومية هي بوصفها تتيح المشورة، من أجل توفير معلومات موضوعية ودقيقة بشأن تجنيد الأطفال، وغير ذلك من الانتهاكات والإساءات المرتكبة ضد الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، للنظر فيها واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها.<sup>(2)</sup>

وفي جويلية عام 2007م، اتخذ مجلس الأمن القرار رقم 1769 لعام 2007م بشأن إنشاء بعثة حفظ السلام مشتركة بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويعد هذا القرار مثاليا في أنه يطلب معالجة مسألة حماية الأطفال في تنفيذ اتفاق السلام في دارفور، و يطلب استمرار عمليتي الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال وحمايتهم وإجراء حوار مع أطراف الصراع لوضع خطط عمل.<sup>(3)</sup>

وفي عام 2014م أصدر مجلس الأمن القرار 1612، الذي أدان انتهاكات القانون الدولي وعلى رأسها تجنيد الأطفال في القوات المسلحة، وكافة الجرائم ذات الصلة بالأطفال التي تقع خلال فترة النزاع المسلح، كما

<sup>1</sup> - البند الثامن من القرار 1379.

<sup>2</sup> - نجوان السيد أحمد الجوهري، مرجع سابق، ص 437-438.

<sup>3</sup> - نجوان السيد أحمد الجوهري، مرجع سابق، ص 438.



حث القرار جميع الأطراف على عدم استهداف المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية من قبل القوات المسلحة، وأوصى الدول بضرورة التحقيق في الهجمات على المدارس واتخاذ تدابير ردعية بمحاسبة المسؤولين في هذا الصدد. أما سنة 2015م فأصدر القرار 2225 ويدين فيه المجلس الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، ويطلب الدول بوضع حد لهذه الممارسات (1).

### ثانيا/ إدماج حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام:

أصبحت حماية الأطفال في أولويات عمليات حفظ السلام، بحيث أصبحت ظاهرة الأطفال واحدة من الشواغل ذات الأولوية في أولويات حفظ السلام.

وبقصد تنفيذ البعد الإنساني المتعلق بحماية الأطفال في أولويات حفظ السلام، أيد مجلس الأمن اقتراحا، بأن يتم التعبير عن حماية الأطفال ورعايتهم كواحد من الشواغل ذات الأولوية من أولويات حفظ السلام، وأدمج المجلس هدف حماية الأطفال في ولاية البعثة في سيراليون وذلك بقراره 1262 لعام 1999، وولاية البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بقراره 1279 لعام 1999. (2)

### ثالثا/ إدماج حماية الأطفال في مفاوضات السلام:

حث مجلس الأمن جميع الأطراف في النزاع على أن تضع في الاعتبار حقوق الطفل في الحماية خلال مفاوضات السلام، ويطلب الأمين العام للأمم المتحدة، أن يضع في اعتباره حماية الأطفال في خطط السلام المقدمة إلى المجلس.

فعند بحث السلام يجب النظر في تسريح الجنود والأطفال ونزع أسلحتهم، وإعادة إدماجهم في المجتمع. (3)

<sup>3</sup>- بن تركية نصيرة، مرجع سابق، ص93. كما يؤكد المجلس في قراره 2225 بأن دوره ودور الأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، مستمر لرصد جميع الانتهاكات ضد الأطفال، وبحث مختلف أجهزة الأمم المتحدة وكافة المنظمات الدولية والإقليمية، على العمل من أجل حمايتهم خلال النزاع المسلح، وخاصة مسألة تسريح الأطفال وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، وإرساء آلية فعالة للحيلولة دون تجنيد القصر في النزاعات.

<sup>2</sup>- بطرس غالي، نحو دور أقوى للأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 111، جانفي 1993، ص 8.

<sup>3</sup>- قرار مجلس الأمن رقم 1379 لسنة 2001، البندان 10 و11.

## الفرع الثالث: دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حماية الطفل

يتكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي من 54 عضو تنتخبهم الجمعية العامة لمدة 3 سنوات، ويعتمد دورتين عاديتين ودورة تنظيمية كل سنة. ويعمل تحت إشراف الجمعية ويرفع إليها التقارير.

كما تعد مسائل حقوق الإنسان من اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي<sup>(1)</sup>.

وتتمثل اختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على النحو التالي:

- القيام بدراسات وإعداد تقارير عن المسائل الدولية في أمور الاقتصاد، الاجتماع، التعليم، الثقافة والصحة.  
- يقدم توصيات في أية مسألة من تلك المسائل إلى الجمعية العامة وإلى أعضاء الأمم المتحدة وإلى الوكالات المتخصصة.

- تقدم توصيات فيما يتعلق بإشاعة واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

- إعداد مشروعات عن المسائل التي تدخل في اختصاصه، وعرضها على الجمعية العامة. وله حق الدعوة لعقد المؤتمرات الدولية لدراسة هذه المسائل.

وقد لعب المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورا هاما في حماية حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة، يكفي أن نذكر أنه عن طريقه يتم إرسال ما يتعلق بحقوق الإنسان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وهنالك هيئات تتفرع عنه من بينها لجنة حقوق الإنسان التي تعد من أهم الأجهزة المتفرعة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولقد أنشأها المجلس بقراره رقم 5 (د.1) لعام 1946 والمعدل بالقرار رقم 09 لعام 1946.

وهي تعد الهيئة الرئيسية في منظمة الأمم المتحدة التي تعالج حقوق الإنسان وتعمل على تعزيزها وحمايتها.

<sup>1</sup> - محمد خليل موسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، المصادر ووسائل الرقابة، الطبعتين الأولى والثانية 1 2005م/2008م، دار الثقافة، عمان الأردن، ص 65.

ويأتي اختصاص هذه اللجنة بحماية الطفل ضمن الاختصاص العام بسائر المسائل المتصلة بحقوق الإنسان<sup>(1)</sup>.

## المطلب الثاني: دور المحكمة الجنائية الدولية في حماية الطفل

لقد تتابعت جهود الأمم المتحدة في حماية المدنيين عامة و حماية الأطفال بصفة خاصة وذلك في زمن الطوارئ والنزاعات المسلحة، ومن أجل إدانة ووقف وتعقب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والعدوان، وهو الأمر الذي أثمر في النهاية لإنشاء محكمة جنائية دولية<sup>(2)</sup>.

### الفرع الأول: ماهية المحكمة الجنائية الدولية

في جويلية من عام 2002م، بدأ العمل بنظام المحكمة الجنائية الدولية، بعد مصادقة 60 دولة، مثلما جرى إعلان ذلك في نيويورك في مقر الأمم المتحدة. والمحكمة التي تأسست في روما عام 1998، ستتحذ من لاهاي مقرا لها<sup>(3)</sup>.

### أولا/ التعريف بالمحكمة الجنائية الدولية:

هي هيئة دائمة لها السلطة لممارسة اختصاصها على الأشخاص إزاء الجرائم الأشد خطورة، موضع الاهتمام الدولي، وتكون المحكمة مكملة للاختصاصات القضائية الجنائية الوطنية، ويخضع اختصاص المحكمة وأسلوب عملها لأحكام ميثاق روما<sup>(4)</sup>.

والمحكمة الجنائية الدولية أول هيئة دولية قضائية دائمة لحماية حقوق الإنسان، بما توفره من إقرار الدول الموقعة عليها، ومن ثم المجتمع الدولي لمبدأ العدالة الشاملة وعدم الإفلات من العقاب عن تلك الجرائم الخطيرة بحق الضمير الإنساني على المستوى الدولي<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - فاطمة شحاتة أحمد زيدان، مرجع سابق، ص 569-570.

<sup>2</sup> - سهيل حسين الفتلاوي، القضاء الدولي الجنائي، ط 2011م، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 62.

<sup>3</sup> - نظام عساف، حقوق الإنسان في إطار العدالة الجنائية، دار الخليج عمان، 2016، ص 271.

<sup>4</sup> - طلال ياسين العيسى / علي جبار الحساوي، المحكمة الجنائية الدولية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن، 2009، ص 47-48.

<sup>5</sup> - نظام عساف، مرجع سابق، ص 271.

## ثانيا: اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية.

سنقوم بالتطرق إلى كل من: الاختصاص الموضوعي، الشخصي، الزماني والمكاني.

**1-الاختصاص الموضوعي:** نصت المادة 5 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بالجرائم التي تدخل في اختصاصها " يقتصر اختصاص المحكمة على الجرائم الأشد خطورة، موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره". ويشمل اختصاص المحكمة النظر في جرائم الحرب، ضد الإنسانية، الإبادة وجريمة العدوان<sup>(1)</sup>.

**2- الاختصاص الشخصي:** يقتصر هذا الاختصاص على الأشخاص الطبيعيين دون الأشخاص الاعتباريين وهذا تطبيقا لمبدأ المسؤولية الجنائية للأفراد.

ومع ذلك فقد أشارت الفقرة 4 مادة 25 من النظام الأساسي إلى ما يلي: " لا يؤثر أي حكم في هذا النظام الأساسي يتعلق بالمسؤولية الجنائية الفردية في مسؤولية الدول بموجب القانون الدولي"، فهي مسؤولية ثانوية مماثلة للمسؤولية المدنية في القانون الداخلي<sup>(2)</sup>.

**3-الاختصاص الزمني:** إن المحكمة لا تختص بالنظر إلا في الجرائم التي ترتكب بعد دخول نظامها الأساسي حيز التنفيذ، وهذا طبقا لما نصت عليه المادة 11 من النظام الأساسي للمحكمة<sup>(3)</sup>.

**4-الاختصاص المكاني:** عند وقوع إحدى الجرائم الوارد ذكرها حصرا في المادة 5 من النظام الأساسي في إقليم إحدى الدول الأطراف (بري، بحري، جوي)، سواء كان المعتدي تابعا لدولة طرف أو لدولة غير طرف في النظام الأساسي، غير أنه إذا كان المتهم من رعايا دولة غير طرف فهذه الأخيرة غير ملزمة بالتعاون مع دولة الإقليم إلا بتوافر اتفاقيات التسليم أو معاهدات متعددة الأطراف<sup>(4)</sup>.

<sup>2</sup>- أحمد عبد العليم، ضوابط تحكم حوض الحرب، مدخل القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2004، ص 113.

<sup>3</sup>- بوغانم أحمد، الرقابة الدولية على تطبيق القانون الدولي الإنساني، دار الأمل للطباعة والنشر تيزي وزو الجزائر، 2013، ص 164.

<sup>1</sup>- وهذا يعني أنه إذا أصبحت دولة من الدول طرفا في النظام الأساسي بعد دخوله حيز النفاذ، لا تستطيع المحكمة ممارسة اختصاصها إلا فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بعد بدء نفاذ هذا النظام بالنسبة لتلك الدولة، ولا يجوز مساءلة أي شخص جنائيا بموجب نظام روما الأساسي على أي سلوك سابق على نفاذ هذا النظام.

<sup>2</sup>-أ/ بوغانم أحمد، مرجع سابق، ص 164-165.

## الفرع الثاني: الضمانات الخاصة بحماية الأطفال في نظام روما الأساسي

تعد المحكمة الجنائية الدولية الحلقة المفقودة في النظام الدولي بصفة عامة والقانون الدولي الإنساني بصفة خاصة، وبإنشاء هذه الأخيرة تطور المركز القانوني للطفل في النزاعات المسلحة، بحيث كرس النظام الأساسي في نصوصه العديد من الضمانات تكفل الحماية الجنائية للأطفال أثناء النزاعات المسلحة.

### أولاً: الجرائم المنصوص عليها في المادة 5 من نظام روما الأساسي.

سوف نقوم بالتطرق إلى جريمة الإبادة، الحرب، العدوان وضد الإنسانية.

**1- جريمة الإبادة:** شكلت جريمة الإبادة الجماعية و على مر العصور التاريخية مصدر خطر على الإنسانية، كونها تسببت في هلاك الآلاف من الأبرياء، فكانت لهذه الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب العالمية 2 آثار مدمرة على المجتمع الدولي<sup>(1)</sup>.

ويمكننا تعريف جريمة الإبادة بأنها:

أي فعل من الأفعال التالية، إذا ارتكبت بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو عرقية أو دينية أو اثنية بصفته هذه:

- قتل أعضاء من الجماعة.

- إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

- إخضاع الجماعة عمدا لظروف معيشية يراد بها تدميرهم المادي كلياً أو جزئياً.

- فرض تدابير تستهدف الحول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

- نقل الأطفال من الجماعة عنوة، إلى جماعة أخرى<sup>(2)</sup>.

<sup>3</sup>- محمد غازي ناصر الجنابي، التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام، ط 1، 2010، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان، ص 195.

<sup>1</sup>- المادة السادسة من نظام روما الأساسي.

وقد ارتكبت جرائم إبادة كثيرة في العالم، وقد كان الهدف الرئيسي منها التطهير العرقي وهي بهذا تعتبر جريمة دولية<sup>(1)</sup>، ومثال ذلك ما حدث في العديد من المناطق من بينها البوسنة والهرسك، رواندا، السيراليون... الخ. وبناء على ما سبق ذكره فإن المحكمة الجنائية الدولية قد اعتبرت نقل الأطفال عنوة إلى جماعة أخرى خلال النزاعات المسلحة جريمة دولية تصنف ضمن جرائم الإبادة الجماعية، وعليه نرى أنها خصت الأطفال بحماية خاصة من آثار جريمة الإبادة الجماعية في نصوص نظامها الأساسي، كما استبعد النظام الأساسي جريمة الإبادة من الجرائم السياسية وذلك لأجل محاكمة الجناة عن هذه الجريمة والتي من صورها نقل الأطفال قسرا خلال النزاعات المسلحة<sup>(2)</sup>.

ومن أشهر عمليات الإبادة هو ما قام به النازيون أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث قتل حوالي 11 مليون مدني<sup>(3)</sup>. أما ما يحدث حاليا فهو ما يمر به الشعب السوري فبعد فشل جهود الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وتدخلهما المتعاضم في سوريا للتوصل إلى تسوية سياسية عام 2016م في الحد من الانتهاكات الفادحة في قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بقيت الأوضاع في سوريا على حالها<sup>(4)</sup>. ويعتبر المدنيون السوريون هم المتضرر الأول والكبير من جراء هذه الانتهاكات، ويعتبر الأطفال من أكثر الفئات تضررا من جرائم الإبادة التي تقع عليهم، ومن أفضع ما جرى هو ما وقع فجر يوم الثلاثاء 4 أبريل 2017م، بحيث أريد نحو 100 شهيد سوري أغلبهم من النساء والأطفال بادلب السورية على يد طائرات النظام، بحيث ألفت عليهم حمما تحمل غازات كيماوية سامة و 400 مصاب تم نقلهم إلى المشفى وجلهم في حالات خطيرة<sup>(5)</sup>.

## 2- جريمة الحرب: عرفها الفقيه أوبنهايم بداية القرن 19 بأنها:

" أعمال عدائية يقوم بها الجنود أو غيرهم من أفراد العدو، متى كان من الممكن عقابهم أو القبض عليهم".

<sup>2</sup> محمد عادل محمد سعيد شاهين، التطهير العرقي، دار الجامعة الجديدة الأزاريطة مصر، 2009، ص 68.

<sup>3</sup> بن تركية نصيرة، المركز القانوني للأطفال في النزاعات المسلحة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2017، ص 126-130.

<sup>3</sup> Aljumphuriaklmj. Net

<sup>2</sup> وهذه الأزمة الانسانية الأليمة أدت خلال 2016م إلى قتل 470 ألف شخص، وذلك وفقا لمنظمة المركز السوري لبحوث السياسات "اللجنة البحثية المستقبلية"، بالإضافة إلى أن هناك 61 مليون نازح و 4,8 مليون طالب للجوء.

<sup>3</sup> <http://www.essada.net> مقال تحت عنوان جريمة إبادة أطفال المسلمين في سوريا عل الموقع

وعرفها دي فابر دونيدو بأنها: "الأفعال التي يشكل ارتكابها انتهاكا، كالقوانين وأعراف الحرب على سبيل المثال: استخدام القوة في التعذيب والاختيالي والمعاملة السيئة للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة، وكذا القتل وسوء معاملة أسرى الحلاب وإعدام الرهائن، وسلب الثروات، والتخريب العشوائي للمدن والقرى بدون ضرورة عسكرية"<sup>(1)</sup>.

تبت المادة 8 من النظام الأساسي لنظام روما "جرائم الحرب" التي تقع ضمن اختصاص المحكمة، وتنص في الفقرة 2/أ: تعني جرائم الحرب الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف المؤرخة في 1949م.<sup>(2)</sup>

ويعد تجنيد الأطفال وإشراكهم في النزاعات المسلحة جريمة حرب. وهذا ما يتضح من خلال نص المادة 8 الفقرة 2/ب/26 على أنه تعد جريمة حرب تجنيد الأطفال دون 15 من العمر إلزاميا أو طوعيا في القوات المسلحة، أو في الجماعات المسلحة أو استخدامهم للمشاركة فعليا في الأعمال الحربية، وذلك في النزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي.<sup>(3)</sup>

ومما سبق يمكن القول بأن نظام روما الأساسي يعد أول اتفاق دولي يعترف بتجنيد الأطفال في الحروب كجريمة حرب بالرغم من أن البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقية جنيف 1977م، واتفاقية حقوق الطفل لم يجرما هذا الفعل، بل يطالبان الدول الأطراف بالتراجع عن تجنيد الأطفال فقط.<sup>(4)</sup> ومن أمثلة جرائم الحرب هو ما يحدث للأطفال في اليمن مع دخول الصراع عامه الثالث فإنهم لم يسلموا من تداعيات الحرب والتي أسفرت عن مقتل ألف 546 طفل وإصابة ألفين 450 آخرين، وذلك وفق أرقام أممية. ووفقا لآخر الأرقام الصادرة عن

<sup>4</sup> - عصماني ليلي، التعاون الدولي لقمع الجرائم الدولية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2013، ص 378.

<sup>1</sup> - تريكي فريد، حماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة في القانون الدولي الإنساني والفقهاء الإسلامي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر، 2014، ص 307.

<sup>2</sup> - منال مروان منجد، الطفل في جريمة تجنيد الأطفال بقصد إشراكهم في أعمال قتالية مجرم أم ضحية؟ مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 1 المجلد 31، 2015، ص 135-136.

<sup>4</sup> - نجوان السيد أحمد الجوهري، مرجع سابق، ص 449.

اليونيسيف في صنعاء فهناك أكثر من ألف و 500 طفل تم تجنيدهم إجباريا في المعارك و 235 طفلا محتطفا أو محتجزا قسريا (1).

وكباقي الأرقام الصادرة لضحايا الحرب والتي قد تكون الأعداد الفعلية أكثر، تقول اليونيسيف أنها تحققت من مقتل ألف و 546 طفل. فيما أن هناك آخرين غير معروفين أي أنهم تحولوا إلى أشلاء، وفيما يخص الإصابات فكان عدد الأطفال ألف و 801 طفلا و 649 من الإناث (2).

**3- جريمة ضد الإنسانية:** يعد أي فعل من الأفعال التالية جريمة ضد الإنسانية متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق، أو منهجي موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين وعن علم بالهجوم: قتل عمدي، إبادة، الاسترقاق، إبعاد السكان أو القتل القسري للسكان، السجن أو الحرمان الشديد، التعذيب، الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي أو الإكراه على البغاء أو العمل القسري أو التعقيم القسري أو أي شكل من أشكال العنف الجنسي، جريمة الفصل العنصري (3).

**4- العدوان:** لأغراض الفقرة الأولى، يعني العمل العدواني: " استعمال القوة المسلحة من جانب دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة (4).

---

4- وفق لأرقام حصلت عليها الأناضول من اليونيسيف فقد تم التحقق من تجنيد 572 طفل للمشاركة في القتال، واستخدامهم من قبل الأطراف المتحاربة وتنفيذ مهام غير عسكرية، وتقول الأمم المتحدة أن بعض المجندين لا تتعدى أعمارهم 8 سنوات.

م - أطفال اليمن والحرب 31 مارس 2017 <http://aa.com.tr>

-المادة 7 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.<sup>3</sup>

-المادة 8 مكرر الفقرة 2 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.<sup>4</sup>



خاتمة

أخذ المجتمع الدولي مرحلة الطفولة في اعتباره عند بحث مسألة حقوق الطفل، فلم يكن من المقبول أن يناضل المجتمع الدولي من أجل تقرير حقوق الإنسان، لأنه يتمتع بالحماية العامة باعتباره عضواً في الأسرة الإنسانية. كما نجد أن القانون الدولي الإنساني قد اهتم في الآونة الأخيرة بتقرير مجموعة جديدة من الحقوق للطفل فرضتها ضرورة العناية بالأطفال في ظل تعرض الملايين من أطفال العالم إلى الإهمال والاستغلال في وقت الحرب.

وحظي موضوع الطفل باهتمام المجتمع الدولي خاصة بعد الحربين العالميتين، حيث استشعر المجتمع الدولي خطورة الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال خلال النزاعات فتحسد هذا الاهتمام في إرساء الاتفاقيات الدولية، لحماية حقوقه بحيث تعتبر حماية هذه الفئة حماية الخاصة، حيث تشكل اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949م والبروتوكولين الإضافيين لها لعام 1977م حجر الأساس في حماية الأطفال خلال النزاعات، ليتطور المركز القانوني للأطفال في ظل القانون الدولي لحقوق الإنسان مع إقرار اتفاقية حقوق الطفل في 20/11/1989م، والتي شكلت قفزة نوعية في هذا الإطار مؤكدة على أن حماية حقوق الطفل التزام دولي، فانتقلت حقوق الطفل من الإطار الداخلي لكل دولة إلى الإطار الدولي، ليستكمل مسيرة هذا التطور مع إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في روما بتاريخ 17/7/1998م بحيث لم يخلو نظامها الأساسي من التطرف لحماية الأطفال من خلال النزاعات، مؤكدة بذلك على أن صون لحقوقهم من صميم العدالة الجنائية الدولية، والتي تقتضي معاقبة كل من يعبث بأمن الإنسانية وسلامة أرواح البشر، لتستمر الانجازات في مجال حقوق الطفل وذلك بإرساء البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات لعام 2000م، والذي جاء كتعبير عن إرادة المجتمع الدولي في تكريس الحماية للأطفال من الانتهاكات التي تطالهم خلال النزاعات.

وكان لاتفاقيات حماية الأطفال تأثيراً كبيراً على المستوى الدولي، عبر عنه تنامي الاهتمام بحقوق الطفل من قبل المنظمات الدولية والإقليمية.

وبالموازاة مع هذا التطور في مسيرة حقوق الطفل تم إرساء العديد من الآليات الدولية التي لعبت دوراً هاماً في سبيل تجسيد هذه الحقوق على أرض الواقع وضمان احترامها من طرف الدول، غير أنه يجب الإقرار بأن

كل هذه المنظومة الدولية والآليات المختلفة، لم تنجح في إيقاف كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال أثناء النزاعات التي تشهدها عدة دول ومنها سوريا واليمن.

ومن خلال ذلك أضحت حماية الأطفال خلال النزاعات مسألة مهمة تفرض وجودها في العديد من أحكام القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الجنائي، بل تتعدى هذا إلا فرض وجودها في الممارسات الدولية التي أخذت تطفو عليها النزاعات المسلحة، وبناءً عليه فإننا نقدم ملاحظات التي نراها كفيلة بأن تساعد إلى حد ما على حماية مركز الأطفال خلال النزاعات.

ومن أجل كفالة حماية فعالة وإدراك الضعف الموجود في المواثيق الدولية المتعلقة بحماية الأطفال خلال النزاعات، يمكن أن يتم تجسيد سن واحد متفق عليه ألا وهو 18 عاما المقررة في اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989م. وأن يتم تعميمه في كافة النصوص القانونية الدولية، وخاصة النصوص المتعلقة بحماية الأطفال من التجنيد خلال النزاعات:

\_\_ينبغي على الدول والمنظمات الدولية أن تتعاون وتعمل معا لتعزيز آليات رصد الانتهاكات الجسمانية ضد الأطفال خلال فترة النزاعات المسلحة.

\_\_حث الدول على أن تقوم بتسوية نزاعاتها بالطرق الدبلوماسية والسلمية أو الوسائل القضائية بدلا من استخدام القوة الأمر من شأنه أن يحقق حجم الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال.

\_\_وفي الأخير أن الطفل اختلف وضعه خلال اختلف خلال النزاعات فهو جدير بالحماية، أما عن مدى استطاعة المجتمع الدولي في ضمان حماية فعالة إلا أن الانتهاكات في حقوق الأطفال جسيمة بل وقد بلغت مستويات خطيرة ولا تزال متواصلة. تسبب في سقوط مئات الضحايا المدنيين ومن بينهم العديد من الأطفال، والانتهاكات المتكررة في فلسطين والحرب في سوريا واليمن.

وتوصلنا إلى جملة من الملاحظات والتي سندرجها كالتالي:

\_\_تعتبر حقوق الطفل جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، بحيث أن التطور في حقوق الإنسان يقابله تحول نحو اهتمام بحقوق الطفل.

\_\_تعتبر اتفاقيات حقوق الطفل الدولية والإقليمية بمثابة الشريعة العامة لحقوق الطفل.

\_\_ يجب أن يكون هناك تعاون بين الدول من أجل قمع الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال خلال النزاعات المسلحة، أو الحروب.

\_\_ هناك اختلاف بين المواثيق الدولية فيما يخص تعريف الطفل وفي تحديد سن التجنيد.

\_\_ يجب حظر وإدانة اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، بل ويجب فرض عقوبات قاسية على هذا الجرم.

\_\_ يجب على الدول والشعوب تحمل مسؤولية إنهاء تجنيد الأطفال.

\_\_ إن المجتمع الدولي وبالرغم من كل الاتفاقيات المبرمة والتدابير المفروضة وعقوبات المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم المؤقتة المسلطة على مرتكبي الجرائم في حق الأطفال، وأنشطة المنظمات المعنية والغير معنية بحقوق الطفل، إلا أنه لا يزال الأطفال يعانون ويتعرضون لأبشع صور الانتهاك وخير مثال ما يتعرض له أطفال سوريا واليمن.

أما فيما يخص اقتراحاتنا فهي كالتالي:

\_\_ يجب تفعيل عمل الاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل.

\_\_ يجب ضرورة التبليغ على الانتهاكات الخطيرة التي يتعرض لها الأطفال، وذلك بالاتصال والتواصل مع اللجان المعنية بحقوق الطفل.

\_\_ لا بد من القضاء على ظاهرة إدمان صغار السن على المخدرات والكحول، وحظر العمل فيه.

\_\_ لا يجوز تجنيد الأطفال حتى ولو برغبتهم أو رغبة أوليائهم.

\_\_ العمل على نشر حقوق الطفل وزيادة الوعي لدى جميع أفراد المجتمع.

## المصادر والمراجع

## أولاً: باللغة العربية

### 1. الكتب

1. \_ أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، ط 2، 2005، دار النهضة العربية.
2. \_ نوال سبج، القانون الدولي الإنساني و حماية المدنيين و العيان المدنية في زمن النزاعات المسلحة، ط 2010، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان.
3. \_ وسيم حسام الدين الأحمد، حماية حقوق الطفل في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية، ط 1، 2009، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان
4. \_ وسيم حسام الدين الأحمد، حماية حقوق الطفل في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية و الاتفاقيات الدولية، ط 1، 2009، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان،.
5. 22- بوغانم أحمد، الرقابة الدولية على تطبيق القانون الدولي الإنساني، ط 2013م، دار الأمل للطباعة والنشر تيزي وزو الجزائر.
6. 23- محمد غازي ناصر الجنابي، التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام، ط 1، 2010، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان.
7. 41- محمد عادل محمد سعيد شاهين، التطهير العرقي، ط 2009م، دار الجامعة الجديدة الأزاريطة مصر.
8. 42- محمد قاسم النجار، حقوق الطفل بين النص القانوني والواقع وأثرها على جنوح الأحداث، ط 1، 2013، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان.
9. أحمد عبد العليم، ضوابط تحكم حوض الحرب، مدخل القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
10. أحمد فتحي سرور، القانون الدولي الإنساني دليل للتطبيق على الصعيد الوطني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بعثة القاهرة.
11. -إسهامات جزائرية حول القانون الدولي الإنساني، إعداد نخبة من الخبراء الجزائريين، ط 1، 2008م.
12. حسن سعد سند، الحماية الدولية لحق الإنسان في السلامة الجسدية، ط 2، 2004م، دار النهضة العربية.
13. حسين عمر، المنظمات الدولية، هيئات ووكالات منظمة الأمم المتحدة، 1993، دار الفكر العربي.

14. -خيري أحمد كباش الحماية الجنائية لحقوق الإنسان، ط 2، دار الجامعين للقاهرة.
15. طلال ياسين العيسى، د/ علي جبار الحسناوي، المحكمة الجنائية الدولية، ط 2009م، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن.
16. عامر الزمالي، آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني، مستشار المغرب العربي والشرق الأوسط للجنة الدولية للصليب الأحمر.
17. عبد الغني عبد الحميد محمود، حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني والشريعة الإسلامية، صدر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة 2000م، دار الكتب القومية.
18. -عبد الوهاب عبد الله أحمد المعمرى، جرائم الاختطاف، 2006، المكتب الجامعي الحديث اليمن.
19. عمر المخزومي، القانون الدولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية، ط 2009، دار الثقافة عمان.
20. عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ط 1، 2005، ديوان المطبوعات الجامعية.
21. فاطمة بحتري، الحماية الجنائية الموضوعية للأطفال المستخدمين، ط 1، 2007، دار الفكر الجامعي الإسكندرية.
22. فاطمة شحاتة أحمد زيدان، مركز الطفل في القانون الدولي العام، ط 2007، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر.
23. فاطمة شحاتة أحمد زيدان، مركز الطفل في القانون الدولي العام، ط 2007، دار الجامعة للنشر والتوزيع الإسكندرية.
24. فاطمة شحاتة أحمد زيدان، مركز الطفل في القانون الدولي العام، ط 2007، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية.
25. -قادري عبد العزيز، حقوق الإنسان في القانون الدولي الإنساني والعلاقات الدولية، الجزائر 2005.
26. محمد خليل موسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، المصادر ووسائل الرقابة، ط 1 و ط 2، 2005م/2008م، دار الثقافة عمان الأردن.
27. محمد عادل محمد سعيد شاهين، التطهير العرقي، ط 2009، دار الجامعة الجديدة الأزاريطة مصر.
- 40 \_\_ قيدا نجيب حمد، المحكمة الجنائية الدولية نحو العدالة الدولية، ط 1، 2006 منشورات الحلبي الحقوقية.

28. - محمد غازي ناصر الجنابي، التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام، ط 1، 2010، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان.
29. محمد يوسف علوان، د/ محمد خليل موسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، ط 2014، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان الأردن.
30. مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، 2003م، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية.
31. منتصر سعيد حمودة، حماية الطفل في القانون الدولي العام والإسلامي، ط 2007، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر.
32. منتصر سعيد حمودة، حماية حقوق الطفل في القانون الدولي العام والإسلام 2006، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية.
33. -ميلود عبد العزيز، حماية ضحايا النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي الدولي والقانون الدولي الإنساني، 2009، دار هومة الجزائر.
34. -نجوان السيد أحمد الجوهري، الحماية الدولية لحقوق الطفل، ط 2010م، رسالة للحصول على درجة دكتوراه في الحقوق، جامعة المنصورة.
35. نظام عساف، مؤلف جماعي، حقوق الإنسان في إطار العدالة الجنائية، ط 2016م، دار الخليج عمان.
36. -وسيم حسام الدين الأحمد، حماية حقوق الطفل في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية، ط 1، 2010م، منشورات الحلبي الحقوقية.
37. -ولد يوسف مولود، المحكمة الجنائية الدولية بين قانون القوة والقانون، ط 2013م، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع تيزي وزو.
38. -يحيى نورة بن علي، حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي والقانون الداخلي، ط 2، 2006، دار هومة الجزائر.



## 2. الدوريات

1. إبراهيم العناني، الحماية القانونية للطفل على المستوى الدولي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، ال عدد1، 1997

2. -د/ محمد شكري عبد الجواد، حماية حقوق الأطفال والنساء في القانون الدولي والداخلي، بحث مقدم إلى مؤتمر إدماج اتفاقيتي القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وحقوق الطفل، في مناهج كلية الحقوق، منشورات اليونيسيف، مكتب الأردن، ص 8-11.

3. -د/بطرس غالي، نحو دور أقوى للأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، يناير 1993، العدد 111.  
-مقال بعنوان الحماية القانونية للأطفال في زمن النزاعات المسلحة، قسم الخدمات الاستشارية للقانون الدولي الإنساني. اللجنة الدولية للصليب.

4. منال مروان منجد، الطفل في جريمة تجنيد الأطفال بقصد إشراكهم في أعمال قتالية مجرم أم ضحيت؟، العدد 1، ط 2015م، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31

### 3. الرسائل الجامعية

1. رقية عواشيرة، حماية المدنيين والأعيان المدنية في النزاعات المسلحة غير الدولية، رسالة دكتوراه 2000م  
2. -ابراهيم سفيان، دور المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الجريمة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2011، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ص 41.

3. -بلقاسم عزاز رحماني، آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2015/2014م، المركز الجامعي تيسمسيلت -

4. -بن تركية نصيرة، المركز القانوني للأطفال في النزاعات المسلحة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير 2017/2016م، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.

5. -تريكي فريد، حماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة في القانون الدولي الإنساني والفقهاء الإسلامي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، 2014/5/15م، جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر.

6. -عبسي خيرة، عدالة خديجة، مبدأ مسؤولية الحماية وتطبيقاته على ضوء قواعد القانون الدولي العام، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، 2016/2015م،

7. -عصماني ليلي، التعاون الدولي لقمع الجرائم الدولية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، 2013/2012م، جامعة وهران.

#### 4. الوثائق الرسمية

1. قرار الجمعية العامة المادة للأمم المتحدة 25/44 المؤرخ في 20 11 1989 المادة 1 من اتفاقية حقوق الطفل.

2. -الميثاق العربي لحقوق الطفل 1983.

3. قرار الجمعية العامة رقم 166/49، حول تعريف الاتجار بالأشخاص.

-الاتفاقية الخاصة بحظر الاتجار بالبشر واستغلال دعارة الغير

4. -قرار الجمعية العامة رقم 166/49، حول تعريف الاتجار بالأشخاص.

5. -اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها 1948

6. -إعلان حقوق الطفل 1959م، المبدأ الأول.

7. -البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل الخاص ببيع الأطفال واستغلالهم البغاء والمواد الإباحية

8. -البروتوكول الأول 1977

9. - النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولي 1998

10. -الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته

11. -قانون التجنيد الجزائري الصادر في 18 أبريل 1969.

- الأمر التشريعي 09/05 المعدل و المتمم لقانون الأسرة

12. -قرار مجلس الأمن رقم 1289 لعام 1999م، وكرر نفس ذلك في قراره 1313 لعام 2000م.

13. -قرار مجلس الأمن رقم 941 لعام 1994م بشأن التطهير العرقي.

خامسا: المواقع الالكترونية

1. [www.unicef.org/jordan-](http://www.unicef.org/jordan-)
2. [www.incr.org](http://www.incr.org)
3. [http:// www.essada.net-](http://www.essada.net-)
4. <http://aa.com.tr>
5. [ttp:// m.facebook.com](http://m.facebook.com)
6. [http:// www.hrw.org/ar/news](http://www.hrw.org/ar/news) -
7. <http://fransnews.com> 8/5/2017-
8. copyright a -
9. [www.enabbala.org/archives/58883](http://www.enabbala.org/archives/58883) -
10. <http://www.hrw.org/are/report/23/3/2015> -
11. <http://www.albosleh.com/anthor editor-al-11>

الفهرس

الصفحة	محتويات المذكرة
01	الإهداء
02	كلمة شكر
04	مقدمة
<b>الفصل الأول:</b>	
<b>الحماية القانونية المقررة للطفل</b>	
06	المبحث الأول: ماهية الطفولة
08	المطلب الأول: تعريف الطفل
08	الفرع الأول: تعريف الطفل لغو واصطلاحا
09	الفرع الثاني: تعريف الطفل علميا وفقهيا
11	الفرع الثالث: مراحل الطفولة وتعريفها في التشريع الجزائري
12	الفرع الرابع: تعريف الطفل في القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية
14	الفرع الخامس: معنى حقوق الطفل
15	المطلب الثاني: المصادر الدولية لحماية الطفل
16	الفرع الأول: الصكوك الدولية الخاصة بالطفل
20	الفرع الثاني: الصكوك الدولية العامة لحقوق الإنسان
22	المبحث الثاني: الجرائم الواقعة على الطفل
22	المطلب الأول الجرائم ذات الصفة الدولية ضد الأطفال
22	الفرع الأول: تشغيل الأطفال
25	الفرع الثاني: جريمة خطف وبيع الأطفال والاتجار بهم
31	المطلب الثاني: الجرائم ذات الطبيعة الدولية ضد الأطفال

31	الفرع الأول: تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة
33	الفرع الثاني: جريمة الإبادة ضد الأطفال
<b>الفصل الثاني:</b> <b>قواعد وآليات حماية الطفل في القانون الدولي الإنساني</b>	
36	المبحث الأول: قواعد القانون الدولي الإنساني والهيئات الدولية المعنية بحماية حقوق الطفل
37	المطلب الأول: قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني في حماية حقوق الطفل
38	الفرع الأول: الحماية العامة للطفل
41	الفرع الثاني الحماية للطفل
49	المطلب الثاني: الهيئات الدولية المعنية بحماية الأطفال في القانون الدولي الإنساني
49	الفرع الأول: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية الطفل
53	الفرع الثاني: دور صندوق الأمم المتحدة للطفولة -اليونيسيف- حماية الطفل
56	المبحث الثاني: دور الأمم المتحدة والقضاء الدولي الجنائي في حماية الطفل في القانون الدولي الإنساني
56	المطلب الأول: الأمم المتحدة ودورها في حماية الطفل
56	الفرع الأول: دور الجمعية العامة في حماية الطفل
59	الفرع الثاني: دور مجلس الأمن في حماية الطفل
63	الفرع الثالث: : دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حماية الطفل
64	المطلب الثاني: دور المحكمة الجنائية الدولية في حماية الطفل
64	الفرع الأول: ماهية المحكمة الجنائية الدولية
66	الفرع الثاني: الضمانات الخاصة بحماية الأطفال في نظم روما الأساسي
77	خاتمة

82	قائمة المصادر والمراجع
88	الفهرس

